



مجلة جامعة أمّ القري  
مجلة فضيلة البيحوث العلمية المحكمة

العام ١٤١٠ هـ

العدد الثالث

السنة الثانية



٣-٣٠٠٠٠٠٠٣

## احتمال الصورة اللَّفْظِيَّة لِغَيْرِ وَزْنٍ

د. سليمان بن إبراهيم العايد\*

\* تخرج في كلية اللغة العربية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٣٩٥ هـ. حصل على الدكتوراه من كلية اللغة العربية من جامعة أم القرى سنة ١٤٠٢ هـ، يعمل الآن أستاذاً مشاركاً ورئيساً لقسم الدراسات العليا العربية.

## ملخص البحث

هذا البحث يتناول قضيةً صرفية ، يعرض لها الصرفيون لماً عندما يمر بهم كلمة تحتمل غير وزنٍ واحدٍ ، وقد عُنيَ البحثُ بدراسة الكلمات التي تحتمل صورتها اللفظية تعدد الوزن ، وقد جُعِلَ له مقدمة تناولت الميزان الصرفي ، وطريقة الوزن ، والأشياء التي تراعى في الميزان ، والأشياء التي لا تراعى ، وفوائد الميزان الصرفي .

ثم بينت الأمور التي يعرف بها الميزان ، ويعين ، إذا احتملت اللفظة تعدد الوزن ، من معنى ، وسياق ، وقرينة .

ثم بينَ الباحث أنَّ المعوّل في المعنى على حروف المادة لا وزنها ، وأنَّ الذي يمكن أن يستفاد من الوزن هو المعاني الصرفية ، وهذا يؤدّي إلى أن بعض الألفاظ قد يختلف معناها ، ووزنها ومادتها من باب واحد ، وبعضها قد يكون الفرق بينها تقديرياً .

ثم سردتُ بعد ذلك ما تيسر جمعه من ألفاظٍ ، بعد تقسيمها إلى :

- ١ - ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأفعال .
- ٢ - ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأسماء .
- ٣ - ألفاظ من الأسماء وقع بين العلماء فيها خلاف ، فاحتملت صورتها غير وزن .
- ٤ - المشترك بين الأسماء والأفعال مع الخلاف التقديري في الوزن .
- ٥ - اتحاد الصورة والوزن مع الاختلاف التقديري .

وقد اجتهدت أن أضع بعض ضوابط تعين على حصر الموضوع ، ومعرفة مواطن الاشتراك .

وبعد : فإنَّ هذا البحث ذو فائدة تطبيقية في الصرف ، وينبّه إلى مسائل قد تخفى على بعض طلاب العربية ، والله الهادي إلى سواء السبيل .

بسم الله الرحمن الرحيم

## احتمال الصورة اللفظية لغير وزن

لأهل العربية ميزانان : ميزان يُوزَن به الشَّعرُ ، وميزان يُوزَن به الكلم .  
يعنى بالأوَّل أصحاب صنعة الشعر ، ويُعنى بالثاني أهل التصريف .

فالأوَّل لحفظ الشعر من الفساد ، « ومعرفة ما يجوز فيه ممَّا لا يجوز » (١)  
والثاني لحصر الأمثلة العربية ، ومعرفة ما ليس بعربي أصالة ، والإرشاد إلى  
معرفة ما لحق الكلمة من تغيُّر ، وما طرأ عليها ، من التقديم والتأخير ،  
والإبدال والإعلال ، وغير ذلك . ممَّا يمكن أن يُعْتَرِيَهَا ؛ إذ الميزان الصرْفِيّ  
« مِغْيَارٌ لَفْظِيٌّ ، اصْطُلِحَ عَلَى اتِّخَاذِهِ مِنْ أَحْرَفٍ ( ف ع ل ) لِيَزِنُوا بِهِ مَا يَدْخُلُهُ  
التصريف ، من أنواع الكلم العربيَّة » (٢) . ذلك « أَنَّ صِنَاعَةَ التَّصْرِيفِ شَبِيهَةٌ  
بِالصَّنَاعَةِ ، فَالصَّائِغُ يَصُوغُ مِنَ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ أَشْيَاءَ مُخْتَلَفَةً ، وَالصَّرْفِيُّ يُحَوِّلُ  
المَادَّةَ الْوَاحِدَةَ إِلَى صُورٍ مُخْتَلَفَةٍ ، ولهذه المشابهة احتاج الصَّرْفِيُّ فِي صِنَاعَتِهِ إِلَى  
مِيزَانٍ ، يَعْرِفُ بِهِ عِدَدَ حُرُوفِ المَادَّةِ ، وَتَرْتِيبَهَا ، وَمَا فِيهَا مِنْ أَصُولٍ وَزَوَائِدَ ،  
وَحَرَكَاتٍ ، وَسَكَنَاتٍ ، وَمَا طَرَأَ عَلَيْهَا مِنْ تَغْيِيرٍ ، كَمَا احتاج الصَّائِغُ إِلَى مِيزَانٍ  
يَعْرِفُ بِهِ مِقْدَارَ مَا يَصُوغُهُ مِنْ أَصْلِهِ » (٣) .

والميزان الصرْفِيُّ عِنْدَ الصَّرْفِيِّ بِمِثَابَةِ الرَّسْمِ الجغرافيِّ ، تعرف به طبيعة  
الأرض ، وما فيها من تضاريس جبالها ، وأوديتها ، وسهولها ، ومناطق  
السكان ، وأماكن الثروات ، والحدود السياسية ، والأقاليم ، وغير ذلك .

(١) عروض الورقة ٥٤ .

(٢) تصريف الأفعال لعنتر ٣٨ .

(٣) انظر الجاربردي ١٥ والمغني للشيخ عزيمة ٣ .

والميزان الصرفي به تُعَرَّفُ أصولُ الكلمات ، وما طرأ عليها من زيادة ، أو حذف ، وما اعتري حروفها من تغيير ، بتقديم أو تأخير ، أو حركة ، أو سكون . « وليس المراد أنَّ هذه المعرفة موقوفة على الميزان ، فإنَّه لا يستعمل إلا بعد معرفة الأصليِّ والرَّائِدِ ، وما إليهما بطريق القواعد التصريفية ، فلو توقَّفت تلك المعرفة على الميزان لَزِمَ الدَّور ، بل القصد أنَّ الوزن يبين حال الكلمة ، وما طرأ عليها ، بأخصر عبارة ؛ تسهيلاً على المتعلِّم » (١) . فإذا قيل له : إنَّ وزن مُنْطَلِق مُنْفَعِل كان أخصر من أن يُقال : الميم والنون زائدتان ، وكذا إذا قيل له : إنَّ ( ناء ) فَلَغ كان أخصر من أن يقال : إنَّ الَّام مقدَّمة على العين ، وهكذا ، وبما ذكرنا اندفع ما يُقال : كيف تُعَرَّفُ به الأَصْلَةُ والرَّيَادَةُ (٢) ..

وتبين الرَّائِدِ بواسطة الميزان أَغْلَبِي ، فالرَّائِدُ بتكرير الَّام يستوي وزنه ووزن المجرَّد ، فدَحَرَجَ وَجَلَبَبَ ، وَجَعْفَرُ وَقَرَدَدُ على وزن فَعَّلَ ، وَقِمَطَرٌ وَهَجَفَ على وزن فِعْلَ ، وَسَفَرَجَلٌ وَسَبْهَلٌ على وزن فَعَّلَ ، وهكذا (٣) .

وقد أثر الصرفيُّ أن يكون ميزانه من حروف ( ف ع ل ) ؛ لأُمور :

( أ ) أنَّ الذي يطرَّد فيه التغيير ويكثر ، إنَّما هو الفعل والأسماء المتَّصلة به .  
( ب ) أنَّ تركيب ( ف ع ل ) مشترك بين جميع الأفعال والأسماء المتَّصلة به ، فكان هذا جامعاً بين ما تشترك به في الهيئة اللَّفْظِيَّة والمعنويَّة ، إذ كُلُّ مصدر فِعْلٌ .

( جـ ) أنَّها تَشْمَلُ مخارج الحروف الثلاثة : الحلق ، واللسان والشفتان ،

(١) تصريف الأفعال لعنتر ٣٩ .

(٢) شرح الشافية للرضي ( الحاشية ) ١٢/١ .

(٣) المغني لعزيمة ( الحاشية ) ٣ .

فأخذوا من كل مخرجٍ حرفاً ، الفاء من الشفة ، والعين من الحلق ،  
واللام من اللسان<sup>(١)</sup> .

وجعلوا أصل الميزان ثلاثياً ؛ لأنَّ الثلاثي أكثر أبنية العربية ، وأعدلها ،  
ولأنَّه لو كان رباعياً أو خماسياً لم يتحقَّق الوزن إلَّا بحذف حرفٍ أو اثنين ،  
والزيادة أسهل من الحذف<sup>(٢)</sup> .

وقابلوا الفاء والعين واللام بحروف الكلمة الأصلية ، فإن زادت الأصول  
على الثلاثة كَثُرَت اللَّام دُونَ الْفَاءِ والعين .

وقد وضع أهل العربية قواعد للميزان الصَّرْفِيُّ ، يمكن قسمها إلى  
قسمين :

( أ ) ما يراعى في الميزان الصَّرْفِيُّ .

( ب ) ما لا يراعى .

فَالَّذِي يُرَاعَى ثَمَانِيَّةٌ :

١ - القلب المكانيُّ ، إنَّ حصل في الموزون ، فيقال في وزن جَاهَ : عَفَلَ بتقديم  
العين على الفاء ، والأصلُ وَجَهَ على وزن فَعَلَ .

٢ - الإعلال بالحذف ، تقولُ في وزن عَدَ فعل أمر : عَلَ .

٣ - الإعلال بالنَّقْل ، إذا تَبَعَهُ حَذَفُ مِثْل قُلْنَ وَبِعْنَ : قُلْنَ وَقُلْنَ . ومثل يرى ،  
ويُرى ، ومثل مقول ، وإقامة ، واستقامة ، والخلاف بين سيبويه والأخفش  
في المحذوف معروف .

٤ - التَّغْيِير الَّذِي يَعْتَرِي بَعْضَ الْكَلِمَاتِ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ ، مثل عُصَرَ مخفف  
عُصِرَ بالبناء للمفعول ، وزنها فُعَلَ ، ومثل شِعِير ورَغِيف بكسر أولهما ،  
وزنهما فَعِيل .

(١) شرح الشافية ١٢/١ - ١٢ والمغني ٧ .

(٢) المغني ٤ .

٥ - التغيير للبناء المجهول ، مثل ضَرِبَ ، وزنها فَعَلَ .  
٦ - الإبدال في الحرف الزائد وحده ، ما عدا الإبدال مِنْ تاءِ الافتعال .  
وما أشبهه ، مثل صحائف ، همزتها منقلبة عن ياءٍ ، فوزنها فَعَائِلٌ ، وكذا عجائز .

٧ - إدغام حرفٍ أصليٍّ في زائد ، نحو : قَدَسَ ، واحمرَّ ، وزنهما فَعَلْ وافْعَلْ .  
٨ - إدغام حرف زائد ، نحو : مُكْرِمِيٍّ ، وزنها مُفْعِلِيٍّ .

### وما لا يُرَاعَى في الميزان تسعة :

- ١ - الإعلال بالقلب ، ما عدا قلب الحرف الزائد وحده - كما تقدّم - تقولُ في وزن قال وباع : فَعَلَ ، وقائلٌ ربائع : فاعِلٌ .
  - ٢ - إبدال الحرف الأصليِّ ، حيث يُوْتَى في الميزان بما يقابلُ به الحرف الأصليِّ ، تقولُ في وزن تُرَاثٍ : فُعَالَ ، وإِسَادَة : فِعَالَة .
  - ٣ - الإعلال بالنقلِ فقط ، مثل يَقُولُ وبييع ، وزنهما يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ .
  - ٤ - الإعلال بالنقلِ والقلب ، مثل مختار ، ومثل يُقَالُ .
  - ٥ - الإبدال مِنْ تاءِ الافتعالِ والتَّفَعُّلِ والتَّفَاعُلِ على رَأْيِ الجمهور ، مثل اطَّطَبَرَ ، وزْنُهَا افْتَعَلَ .
  - ٦ - إدغام حرفٍ أصليٍّ في مثله ، نحو : يَفِرُّ ، وشَدَّ .
  - ٧ - إدغام زائدٍ في أصليٍّ ، نحو سَيِّدٍ ومَرْمِيٍّ .
  - ٨ - التغيير الَّذِي للإدغام وحده ، فوزن رَدَّ ، واشْتَدَّ ، ورُدَّ ( فعل أمر ) فَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، وافْعَلُ .
  - ٩ - التغيير الَّذِي يَصْحَبُهُ إِعْلَالُ النَّقْلِ ، فَجُودُوا ، وزنها افْعُلُوا ؛ إِذِ الإِعْلَالُ بالنقل إن تبعه حذف غير همزة الوصلِ رُوِيَ في الميزان ، فَعَلَى هذا تقولُ في وَزْنٍ قولوا : افْعُلُوا ؛ لِأَنَّ أصلها أَقُولُوا دون اعتبارٍ للإعلال بالنقل ، وحذف همزة الوصل .
- فالوزن الواحد تَرَدُّ عليه الكلمات الكثيرة ، لِأَنَّ الْكَلِمَ غَيْرُ مُتَنَاهٍ ، والوزن كالمرود ، يوزن به كُلُّ ما اتَّفَقَتْ هَيْئَتُهُ ، وأصوله .

وبحثنا الذي نقدّمه يتناول أمراً آخر ، هو أنّ صورة الوزن صالحة ؛ لأنّ يُوزَنَ به ما اتّحد في الهيئة ، وتغايرت أصوله ، مثل الاختلاف من حيث الثلاثية والرباعية مثلاً . وهذا يناظر مسألة أخرى من العربية . وهي ورود المشترك أو الأضداد ، والأصل أنّ لكل كلمة معنى ، إذ الأصل في الألفاظ التباين ، فيتعاور الكلمة عدّة معانٍ ، بل معانٍ متضادة ، كما أنّ وزن الكلمة يحتمل غير وجهه ، بحسب المعنى المراد ، بل قد يُؤدّي الوزن الواحد معاني متعدّدة<sup>(١)</sup> ، ويفرق بينها حينئذٍ بالسياق والقرائن ، كما هو الحال في اسم المفعول ممّا زاد على الثلاثة ، واسم الزمان والمكان ، والمصدر الميمي ، صورتها جميعاً واحدة ، ووزنها واحد . والسياق والقرائن هو الذي يعين المراد .

والبصريّون يقولون : إن اسم المكان والمصدر على وزن اسم المفعول في الرباعيّ قليل ، إلّا أن تقيسه ، وذلك نحو المُدَحَّرَج ، نقول : دَحَرَجْتُهُ مُدَحَّرَجاً ، وهذا مُدَحَّرَجُنَا ، وقلقلته مُقْلَقَلًا ، وهذا مُقْلَقَلُنَا ، وكذلك أكرمته مُكْرَمًا ، وهذا مُكْرَمُكَ ، أي : مَوْضِعُ إِكْرَامِكَ ، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَمَرْقَنَاهُمْ كُلَّ مَرْقٍ ﴾<sup>(٢)</sup> . أي : تَمْزِيق ، وهذا مُمَرَّقُ الثياب ، أي : الموضع الذي تَمْزُقُ فيه .. »<sup>(٣)</sup> .

« والأصل أن يفرق بين الألفاظ بحروفها ومادّتها لا وزنها »<sup>(٤)</sup> ؛ لأنّ الميزان تابع للمادة والهيئة ، وتحديد معنى اللفظ إنّما يتيم من مادّته ، وهذا لا يمنع أن يعرف من الصورة والوزن ، وخاصّة المعاني الصرفيّة ، التي ترتبط المعنى بالذات ، على وجه مخصوص ؛ لأنّ لكل نوع دلالة صرفيّة خاصّة . وقد لا يفرق بين الشيئين حتّى في الميزان الصرفيّ ، وإنّما يفرق بخواصّ الاسم والفعل ، مثل التنوين ، والإسناد ، وسائر العلامات المميزة لكل نوع .

(١) المقصود هنا المعاني الصرفيّة .

(٢) سبأ آية ١٩ .

(٣) انظر الخصائص ١/٢٦٦ - ٢٦٨ .

(٤) المنصف ١/٧٣ .



وَقَدْ يَتَّفِقُ اللَّفْظَانِ مَعَ ذَلِكَ فِي الْوِزْنِ ، وَيَتَّفِقَانِ فِي النُّوعِ كَالِاسْمِيَّةِ ، وَيَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا تَقْدِيرِيًّا . وَخَاصَّةً فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ ، مِثْلُ فُلْكَ ، تُطْلَقُ عَلَى الْمَفْرَدِ وَعَلَى الْجَمْعِ ، وَمِثْلُ إِمَامٍ تُطْلَقُ عَلَيْهِمَا ، وَمِثْلُ قِيَامٍ مُصَدَّرٌ وَجَمْعٌ . فَفُلْكَ مَفْرَدًا مِثْلُ قُفْلٍ ، وَجَمْعًا مِثْلُ بُدْنٍ ، وَإِمَامٌ مَفْرَدًا مِثْلُ كِتَابٍ ، وَجَمْعًا مِثْلُ كِرَامٍ ... إلخ . وَهَذَا مُحْصَرٌ فِي أَلْفَاظٍ مُعْدُودَةٍ (١) .

وَقَدْ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ اللَّفْظَتَيْنِ لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا ، وَذَلِكَ إِذَا نُسِبَتْ إِلَى اسْمٍ مُخْتَوِمٍ بَيَاءً مُشَدَّدَةً ، لَيْسَتْ إِحْدَاهُمَا أَصْلِيَّةً ، مِثْلُ كُرْسِيٍّ ، تَقُولُ فِي النَّسَبِ إِلَيْهِمَا كُرْسِيٍّ ، يَتَّجِدُ لَفْظُ الْمُنْسُوبِ وَالْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ .

« وَلَا يَغْرُبُ عَنْ بَالِكَ أَنَّ الْمِيزَانَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يَتَغَيَّرُ إِذَا كَانَتْ الْيَاءُ الْمُشَدَّدَةُ مُؤَلَّفَةً مِنْ يَاءَيْنِ زَائِدَتَيْنِ ، كَمَا فِي كُرْسِيٍّ وَشَافِعِيٍّ وَبِخْتِيٍّ ؛ لِأَنَّكَ سَتَحْذِفُ مِنَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ الْيَاءَ بِقِسْمِيهَا ، وَهِيَ زَائِدَةٌ عَلَى أَصُولِ الْكَلِمَةِ ، وَتَضَعُ مَكَانَهَا يَاءَ النَّسَبِ ، وَهِيَ - أَيْضًا - زَائِدَةٌ ، فَكُرْسِيٍّ فِي النَّاحِيَّتَيْنِ وَزَنَهُ فُعْلِيٍّ ، وَشَافِعِيٍّ فِي النَّاحِيَّتَيْنِ فَاعِلِيٍّ » (٢) .

وَمِثْلُ هَذَا النَّسَبِ إِلَى عَمَى مُصَدَّرًا ، وَإِلَى عَمٍّ مُشْتَقًّا مُنْقُوصًا ، يُقَالُ فِيهِمَا : عَمَوِيٍّ . وَهَذَا مَطْرُدٌ مَعْرُوفٌ فِي قَوَاعِدِ الْإِضَافَةِ ، وَالْوِزْنِ فِيهِمَا وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُ قَلْبٌ فِيهِمَا آخِرُ الْكَلِمَةِ ( الْأَلْفُ أَوْ الْيَاءُ ) ، وَزِيدَتْ يَاءُ النَّسَبَةِ .

وَمِثْلُ الْمَضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ مِنْ وَعَدَ وَأُوعِدَ ، يُقَالُ : يُوعَدُ بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، وَوِزْنٍ وَاحِدٍ . وَلِسَائِلُ أَنْ يَسْأَلَ عَنْ زِنَةِ الْكَلِمَاتِ فِي حَالِ اللَّبْسِ ، مَا الَّذِي يُعَيَّنُ وَزْنَأَ بَعِينَهُ ؟ فَيُقَالُ لَهُ : إِنَّ ذَلِكَ يَتِمُّ بِطَرِيقٍ ، مِنْهَا :

(١) انظر تصريف الأسماء ٢٠٣ وانظر الخصائص ٦٣/٣ - ٦٤ .

(٢) الواقي / لأحمد عمارة ٦٦ .

- ١ - تصريف الكلمة . ففعل أتى يحتمل أَفْعَلَ وفَاعَلَ<sup>(١)</sup> ، وكذا أَجَرَ ، فإذا انتقلنا إلى المضارع منهما افترقا ، فقلنا : يُؤْتِي وَيُؤَاتِي ، فاختلفت الصورة .
- ٢ - إعراب الكلمة ، مثل خِرْصٍ خِرْصَانٍ ( مثنى وجمعاً )<sup>(٢)</sup> فالمتنى تكسر نونه دون تنوين ، والجمع يعرب بالحركات مصروفاً .
- ٣ - منع الصرف وعدمه ، مثل حَسَّانٍ وبابه ، إن صرف فوزنه فَعَالٌ ، وإن لم يصرف فوزنه فَعَلَانٍ<sup>(٣)</sup> .
- ٤ - معرفة خواصّ النّوع ( الاسميّة والفعلية ) ، وعلاماته المميزة ، مثل شَهِدَ الله ، فَشَهِدَ تحتل أن تكون اسماً ، وتحتل أن تكون فعلاً ، إلا أن حركة الآخر ، وما يضم إليها أو يصاحبها ، أو يلحقها يعين نوعها . ومثل طَلَبَ تحتل الاسمية والفعلية ، فيفرق بينهما على نحو ما تقدّم .
- ٥ - السياق والقرائن ، وذلك في نحو « مختار » اسم فاعل أو مفعول ، وفي نحو « معتد » اسم فاعل أو مفعول . وهذا هو الأصل في التفريق ، ويمكن رجوع ما تقدّم ذكره قبلُ إليه .
- والاختلاف في الوزن - إلى جانب إقاداته في تعيين المعنى المراد - يُفيد في معرفة ما يَلْزَمُ من أحكام صرفية ، مثل التصغير والجمع ... « فالأَرْوِيَّةُ مِنْ قَالَ فيها : إِنَّهَا فُعْلِيَّةٌ ، قَالَ فِي أَرْوَى : أَرِيًا ، ليس غَيْرُ : لِأَنَّ أَرْوَى عنده على هذا الْقَوْلِ ( فَعْلَى ) - .
- وَمَنْ جَعَلَ أَرْوَى ( أَفْعَلَ ) لَمْ يَقُلْ إِلَّا أَرِيًا ، فاعْلَمْ ، فيحذف ياءً لاجتماع الياءات . وَمَنْ قَالَ فِي أَسْوَدَ : أَسْوَدٌ عَلَى الْمَجَازِ قَالَ : أَرِيوُ ، فاعْلَمْ<sup>(٤)</sup> .
- وسياأتي نحو هذا فيما يُسْتَقْبَلُ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ .

(١) تصريف الأسماء ٦٥ .

(٢) تصريف الأسماء ٢٢١ .

(٣) انظر تصريف الأفعال / لعنتر ٩٣ - ٩٥ .

(٤) المقتضب ٢ / ٢٨٥ .

ووزن الكلمة يفرق به بين الأنواع والتصاريف ، فلو وَزَنَّا كلمةً مَحْتَمَةً  
بألفٍ تحتمل أن تكون للتأنيث وأن تكون للإلحاق ، إذ تبقى - في الميزان - ألفاً في  
حال التأنيث ، وتكون لاماً ثانيةً في حال الإلحاق ، ثم تأتي مسألة لحاق تاءِ  
التأنيث ، فتمنع في حال التأنيث ، وتجاز في حال الإلحاق . وتمنع في حال  
التأنيث ، وتجري في حال الإلحاق<sup>(١)</sup> .

\* \* \* \* \*

وقد رأيت أن أقسم البحث تسهيلاً لتناوله إلى :

- ١ - ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأفعال .
- ٢ - ما اتفقت صورته واختلف وزنه من الأسماء .
- ٣ - ألفاظ من الأسماء وقع فيها خلافٌ بين العلماء ، فاحتملت صورتها غيرَ  
وَزْنٍ .
- ٤ - المشترك بين الأسماء والأفعال صورة مع الخلاف التقديري في الوزن .
- ٥ - اتحاد الصورة والوزن ، مع الاختلاف التقديري .

---

(١) انظر تصريف الأسماء ١٦٠ - ٦١ .

## ما اتحدت صورته واختلف وزنه من الأفعال

### ١ - توافق صورة الماضي والأمر :

تأتي صورة الماضي موافقة لصورة الأمر في الفعل الذي مضارعه مفتوح العين ، سواء أكان ماضيه مكسور العين ( من باب فرح ) أو مفتوحها ( من باب ضرب ) .

ومن أمثلة ذلك : خَصَّ ، بَشَّ ، مَلَّ ، لَذَّ ، بَحَّ ، صَبَّ ، بَذَّ ، وَدَّ (١) ، لَجَّ ، قَرَّ ، هَشَّ ، ضَسَّ ، بَرَّ (٢) ، مَرَّ ، مَسَّ ، حَبَّ (٣) ، عَضَّ (٤) ، غَصَّ (٥) . فهذه الأفعال - وهي مفتوحة العين في المضارع - تحتل أن تكون أمراً ، وتحتل أن تكون ماضياً ، فإن كانت أمراً فوزنها أَفْعَلْ ؛ لأنَّ الأمر قرع المضارع ، وعينه تحرَّك بحركة عين مضارعه ، وآخره ساكن بناءً ، ولما تقدَّم مِنْ أَنَّ التَّغْيِيرَ الَّذِي يَكُونُ مِنْ أَجْلِ الإِدْغَامِ لَا يُرَاعَى (٦) .. فوزن الأمر فيها جميعاً أَفْعَلْ ، وإنَّ كان ظاهر الصَّوْرَةِ غير ذلك ، ووزن الماضي فَعِلَ أَوْ فَعَلَ ، ويجوز في أكثرها وَجْهٌ آخَرُ (٧) .

و « مثل هذا النوع مما تتوقف معرفة بابه على ضبط عين مضارعه بطريق السَّمَاع ، فإذا وردت العين مفتوحة فيه ، أمكننا التَّوَصُّلُ إلى معرفة حركة العين في الماضي ، بقاعدة ( فَعَلْ يَفْعَلْ ) بالفتح فيهما ، وخلاصتها أَنَّ هذا الباب يغلب فيما كان حَلَقِيَّ الْعَيْنِ أَوْ اللَّامِ ، نحو نَهَضَ يَنْهَضُ ، وفتح يفتح ، فإن لم يتحقق هذا القَيْدُ كان الماضي مِنْ بابِ علم » (٨) .

(١) هذه الأفعال من باب ( فرح ) .

(٢) هذه الأفعال من بابي ( ضرب ، وفرح ) .

(٣) هذه الأفعال من بابي ( فرح ، ونصر ) .

(٤) هذه الأفعال من بابي ( فرح ، ومنع ) .

(٥) هذه الأفعال من أبواب ( فرح ، ونصر ، وفتح ) .

(٦) انظر ص ١٠١ من هذا البحث .

(٧) انظر التطبيقات من كتاب المغني للشيخ عزيمة ١٥٤ .

(٨) تصريف الأفعال / لعنتر ١٥٤ .

## ٢ - اتّحاد صورة الأمر والمبني للمجهول من الماضي :

من المعلوم أنَّ التَّلَائيَّ المُعَلَّ العَيْنُ : وذلك في نحو ( قِيلَ وَبِيعَ ، وَقُولَ وَبُوعَ ) يجوز فيه عند بنائه للمجهول ثلاثة أَوْجِهٍ : إخلاص الضَّمِّ في أوَّلِهِ ، وإخلاص الكسر ، والإشمام<sup>(١)</sup> . « وَقَدْ أَجْرُوا الْمُدْعَمَ مُجَرِّئِ الْمُعْتَلِّ فِي هَذَا الْبَابِ : لِمَوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ فِي سَكُونِ الْعَيْنِ : قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ . « رُدَّتْ إِلَيْنَا » و « رُدَّتْ إِلَيْنَا »<sup>(٢)</sup> .

وحكى ابنُ جَنِّي عن أبي عليٍّ « أَنَّهُمْ يُنْشِدُونَ بَيْتَ الْفَرَزْدَقِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

وَمَا حِلٌّ مِنْ جَهْلٍ حَبِي حُلْمَانِنَا وَلَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنْفُ حُلٌّ ، وَحِلٌّ ، وَحِلٌّ »<sup>(٣)</sup> .

فإذا أخذنا الأمر من هذا الفعلِ فَإِنَّمَا نُحَرِّكُ عَيْنَهُ بِحَرَكَةِ عَيْنِ الْمُضَارِعِ ، فَإِنْ كَانَ مضمومَ العَيْنِ اتَّحَدَ في الصُّورَةِ مع المجهولِ في حَالِ الضَّمِّ ، وَإِنْ كَانَ مكسورَ العَيْنِ اتَّحَدَ في الصُّورَةِ مع المبني للمجهولِ في حَالِ الكَسْرِ : إِذْ في حَالِ الضَّمِّ يَكُونُ المبني للمفعولِ مضمومَ الأوَّلِ ، مَكْسُورًا مَا قَبْلَ الْآخِرِ . وفي الفعلِ مثَلَانِ ، يَسْكُنُ أَوَّلُهُمَا ، ثُمَّ يُدْغَمَانِ . وفي الأمرِ تنقل حركة الأوَّلِ من المثليين إلى الساكنِ قبله ، فتَحذفُ همزة الوَصْلِ ، ويسكنُ أَوَّلُ المثليين ، فَيُدْغَمَانِ ، ثُمَّ يُحَرِّكُ آخِرُ الفعلِ بِالْفَتْحِ<sup>(٤)</sup> : تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ . فيقال : رُدَّ وَشُدَّ ،

(١) انظر المنصف / ٢٤٩/١ وبغية الأمال ١٢٨ .

(٢) سورة يوسف آية ٦٥ .

(٣) انظر المنصف ١ / ٢٤٩ .

(٤) هذا وجه من أوجه ثلاثة ، ثانيها الكسر ، ويحرك به : لأنَّه الأصل في التخلُّص من التقاء الساكنين ، نحو حُجٍّ ، وثالثها إيتاء اللَّامِ العَيْنِ ، فتحرك بحركتها ، نحو : حُجٍّ ، وفِرَّ . ومثَّل الأمر في هذا المضارع المجزوم على لغة الإدغام . انظر شرح الشافية ٢/ ٢٤٣ - ٢٤٦ والمغني ص ١٧١ .

فتحتمل الصيغة أَنْ تكون فعلاً مبنياً للمجهول ، وأن تكون فعلٌ أمرٌ . والسياق والقرائن ، ونظام الجملة هو الذي يُعين أحدهما .

وأما في حال الكسر فإننا في المبنى للمفعول ننقل حركة العين إلى الفاء ، ويسكن أول المثليين ، فيدعمان ، وفي فعل الأمر ننقل حركة العين إلى الفاء .. ثم نفعل ما فعلنا في المضموم .. وتقدم أَنَّ هذا التغير لا يُراعى في الوزن ، فنقول في فَرٍّ : فَرٍّ ، فتحتمل هذه الصيغة أَنْ تكون فعلٌ أمرٌ ، وتحتمل أَنْ تكون فعلاً مبنياً للمجهول . والسياق ، والقرائن ، ونظام الجملة هو الذي يُعين أحدهما .

٣ - اتحاد صورة الأمر من المثال الذي أوله واو ، ومضارع مكسور العين ، والأجوف اليائي إذا كانت عين المثال مثل فاء الأجوف ، ولامه مثل لامه .

نقول في الأمر مِنْ وزن ، والأمر مِنْ زَانَ : زَنْ ، فيحتمل أَنْ يكون مِنْ الوزن ، فوزنه - حينئذٍ - عَلٌ ، ويحتمل أَنْ يكون مِنْ الزَّيْن ، فوزنه - حينئذٍ - قُلٌ . وأصله أَرِيْنٌ ، نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ، فاستغني عن همزة الوصل ، ثم حُذِفَتِ الياءُ : لالتقاء الساكنين ، فاجتمع فiec إعلالاً : إعلالٌ بالنقل ، وإعلالٌ بالحذف .

ومثله الأمر مِنْ وَدَن ، يقال وَدَنهُ كوعده : بَلَّه ونَفَعَه ، وودن العروس : أَحَسَنَ القيامَ عليها ، والشَّيْءُ : قَصَدَ (١) . والأمر مِنْ دَانَهُ يَدِينُهُ إذا أعطاه إلى أَجَلٍ ، وِدَنَتْهُ أَدِينُهُ : خَدَمَتْهُ (٢) .. إلخ . نقول في الأمر منهما : دِنْ ، فوزنه مِنْ الأوَّلِ ( عَلٌ ) بحذف الفاء ، ووزنه مِنْ الثاني ( قُلٌ ) ، وأصله ( اذِينَ ) فجرى فيه ما جرى في ( زِنْ ) .

ومثل وَطَنَ بالمكان : أَقامَ بِهِ ، وَطَانٌ : حَسَنَ عَمَلَ الطَّيْنِ ، وكتابه : ختمه به . والأمر منهما : طِنْ ، على ما تقدَّم في ( زِنْ ) .

(١) القاموس ( ودين ) .

(٢) القاموس ( دين ) .

#### ٤ - اتفاق الماضي والمضارع في الصورة ، واختلاف الوزن :

المثال الياثي إذا صيغ منه المضارع لم تُحذف ياءؤه . كما يفعل في المثال الواوي ، نحو وَعَدَ يَعِدُ : إذ لَيْسَ فيه ما يُوجبُ الحذفَ لِحِفَةِ الياءِ ، وقد حكي سيبويه - على وجه الشذوذ - يَيْسُ يَيْسُ ، بحذف الفاء ( الياء ) ، شَبَّهَها بِـ « يَعِدُ » (١) .

ولا أعلم في العربية فعلاً غيره ، ويفرق بين الماضي والمضارع في الوصل ، بحركة الآخر في غير النصب .

ووزنه - ماضياً - فَعِلَ - ومضارعاً - يَعِلُ بإسقاط فائه لمقابلتها الياء .

٥ - اتفاق صورة أمر الفعل الثلاثي إذا كان مثلاً واوياً مكسور العين في المضارع ، مع فِعْلِ الأمر من المضاعف المكسور العين في المضارع ، وهما مُسْنِدَانِ إلى نون النسوة ؛ لأنَّ الأمر محمولٌ على المضارع ، فالأمر تحذف الواو منه ، إن كَانَ مثلاً ، ويجوز فيه وجهان إن كَانَ مُضَاعَفاً :

١ - الإتمام ، نحو يَقْرِئَنَّ ، ووزنه يَقْعِلَنَّ ، وأمره أَقْرِئَنَّ بوزن أَفْعِلَنَّ .

٢ - حذف العين ، ونقل حركتها إلى ما قبلها ، نحو يَقْرِئَنَّ ، ووزنه يَقْلَنَّ .

والاشتراك إنما يكون في الصورة الأخرى ، فالفِعْلُ قِرْنٌ يحتمل أن يكون من المثال الواوي ، مِنْ وَقَرَ يَقْرُ ، فوزنه يَقْلَنَّ ، ويحتمل أن يكون مِنْ قَرَّ يَقْرُ ، فوزنه يَقْلَنَّ ، حُذِفَتْ عَيْنُهُ ، ونقلت حركتها إلى الفاء ( القاف ) (٢) .

ويمكن أن يمثل لهذا بالأفعال الآتية : وَعَزَّ وَعَزَّ ، وَكَفَّ وَكَفَّ ، وَخَفَّ وَخَفَّ ، وَجَفَّ وَجَفَّ ، وَصَبَّ وَصَبَّ ، وَدَنَّ وَدَنَّ ، وَقَفَّ وَقَفَّ ، وَكَرَّ وَكَرَّ ، وَرَقَّ وَرَقَّ .

(١) الكتاب لسيبويه ٢٣٩/٤ وانظر المنصف ١٩٦/١ .

(٢) انظر اللسان ( قرر ) ، وهذا الحذف عده سيبويه شاذاً قياساً ، لا استعمالاً ، وجعله غيره قياساً ، وهو الأظهر ، انظر شرح الشافية ٢٤٥/٣ والأشباه والنظائر ٢٧/١ ودراسات لأسلوب القرآن ٢٤٧/٢/٢ وغيرها .

وَرَقٌّ ، وَجَدَّ وَجَدٌ ، وَهَمَّ وَهَمٌ ، وَلَجَّ وَلَجٌ ، وَجَمَّ وَجَمٌ ، وَشَجَّ وَشَجٌّ ، وَفَرَّ وَفَرٌّ ، وَزَنَّ وَزَنٌ ، وَزَقَّ وَزَقٌّ ، وَشَرَّ وَشَرٌّ ، وَدَفَّ وَدَفٌّ ، وَفَدَّ وَفَدٌّ ، وَشَمَّ وَشَمٌّ .

٦ - اتِّحَادُ الصُّورَةِ اللَّفْظِيَّةِ لِفِعْلِ الْأَمْرِ مِنَ الْمَثَالِ الْوَاقِعِيِّ مَعَ الْأَمْرِ مِنَ الْأَجُوفِ الثَّلَاثِ الْيَائِيَّ ، تَقُولُ فِي الْأَمْرِ مِنْ ( وَأَدَّ ، أَدَّ ) : إِدَّ ، فَوْزَنَهُ مِنَ الْأَوَّلِ : عِلَّ ، وَمِنْ الثَّانِي فِلَّ ، وَإِنْ كَانَتِ الصُّورَةُ وَاحِدَةً .

٧ - اتِّحَادُ صُورَةِ الْفِعْلِ الْمَاضِي الثَّلَاثِيِّ الْمُضَاعَفِ ( لَامُهُ وَعَيْنُهُ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ ) سِوَاءِ أَكَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ أَمْ مَفْتُوحَهَا أَمْ مَضْمُومَهَا ، وَيَخْتَلِفُ الْوِزْنُ ، فَلِلْأَفْعَالِ ( عَضَّ ، وَزَدَّ ، وَلَبَّ ، وَشَرَّ ) صُورَتُهَا وَاحِدَةٌ ، وَمِيزَانُهَا مُخْتَلِفٌ : إِذِ الْأَوَّلُ وَزْنُهُ فَعِلَ ، وَالثَّانِي فَعَلَ ، وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ فَعَلَّ . وَقَدْ قِيلَ : إِنَّهُ « لَمْ يَأْتِ فِيمَا عَيْنُهُ وَلامُهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَعُلْتُ إِلَّا حَرْفَيْنِ ، وَهُمَا لَبَّيْتُ ، فَأَنْتَ لَبِيبٌ ، حَكَاهَا يُونُسُ ... وَحَكَى قَطْرِبٌ : شَرُّرْتُ فِي الشَّرِّ » (١) .

وَقَدْ يَأْتِي الْفِعْلُ الْوَاحِدُ مِنْ مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى وَجْهَيْنِ ، فَتَكُونُ صُورَتُهُمَا وَاحِدَةً ، وَالْوِزْنُ مُخْتَلِفٌ ، إِمَّا مِنْ بَابِ التَّوَسُّعِ ، أَوْ مِنْ بَابِ اخْتِلَافِ الْمَعَانِي . وَذَلِكَ مِثْلُ ( قَرَّ وَهَشَّ وَضَنَّ وَبَرَّ ) مِنْ بَابِي ضَرَبَ وَفَرَحَ . وَمِثْلُ : ( مَرَّ ، وَمَسَّ ، وَغَضَّ ، وَخَبَّ ) مِنْ بَابِي فَرَحَ وَنَصَرَ ، وَمِثْلُ ( عَضَّ ) مِنْ بَابِي فَرَحَ وَمَنَعَ .

٨ - اتِّحَادُ فِي الصُّورَةِ ، وَافْتِرَاقُ فِي الْمِيزَانِ ، فِي الْأَفْعَالِ الْجُوفِ الَّتِي مِنْ بَابِي فَعِلَ وَفَعَلَ أَوْ مِنْ بَابِ فَعَلَ ، الصُّورَةُ وَاحِدَةٌ وَالْوِزْنُ مُخْتَلِفٌ . حِينَ نَقُولُ : خَافَ يَخَافُ ، وَهَابَ يَهَابُ ، وَقَالَ يَقُولُ ، وَبَاعَ يَبِيعُ ، هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْمَاضِيَةُ كُلُّهَا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ ، مَفْتُوحَةُ الْأَوَّلِ ، سَاكِنَةُ الْعَيْنِ ظَاهِرًا ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُرَاعَى فِي الْمِيزَانِ ، فَتَقُولُ فِي وَزْنِ الْفَعْلَيْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي : فَعِلَ ، وَنَقُولُ فِي وَزْنِ الثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ : فَعَلَّ . وَنَقُولُ - أَيْضًا - فِي وَزْنِ طَال : فَعَلَّ : لِأَنَّ أَصْلَهَا طَوَّلَ .

(١) النصف ٢٤٠/١ .



فهذه الأفعال صورتها واحدة ، وميزانها مختلف إلا على قول من يقول :  
إنَّ وزنها فال . فالاتفاق إذن في الميزان أيضاً .

٩ - اتحاد الصورة اللفظية إذا أسند الفعل الناقص إلى نون النسوة أو واو الجماعة .

تقول في الإسناد إليهما : النسوة يَعْقُونَ ، ويسْمُونَ ، والرجال يعقون  
ويسمّون ، والخلاف بينهما في الوزن : إذ وَزَنُ الْأَوَّلَيْنِ يَفْعُلْنَ ، ووزن الآخرَيْنِ  
يَفْعُونَ .

فالواو في جمع المذكر واو الضمير ، وهي الفاعل ، والواو في جمع الإناث  
لام الفعل .

والنون مع جمع المذكر نون الرفع ، ومع جمع الإناث ضمير النسوة .  
ثم إنَّ الفعل مع جَمْعِ المذكر معربٌ مرفوع بثبوت النون ، ومع جمع  
الإناث مبني على السكون<sup>(١)</sup> .

١٠ - اتفاق صورة المضارع من الناقص اليائي إذا أسند إلى ياء المخاطبة ،  
وصورته إذا أسند إلى نون النسوة . مع اختلاف وزنيهما .

تقول للمخاطبة : أَنْتِ تَقْضِينَ ، وَتَهْتَدِينَ ، وَتَسْتَرْضِينَ ، وَتُنَادِينَ ،  
وَتَرْضِينَ ، وَتَنْسِينَ ، وَتَسْعِينَ ، وَتَتَمَطِّينَ ، وَتَتَصَابِينَ .

وتقول لمخاطبة جمع الإناث : أَنْتُنَّ تَقْضِينَ وَتَهْتَدِينَ ، وَتَسْتَرْضِينَ  
وَتُنَادِينَ ، وَتَرْضِينَ ، وَتَنْسِينَ ، وَتَسْعِينَ ، وَتَتَمَطِّينَ ، وَتَتَصَابِينَ .

فالياء في أفعال المَخَاطَبَةِ ياء ضمير ، وهي الفاعل ، والياء في مخاطبة  
الجمع من أصل الفعل .

(١) انظر المغني لعصيمة ١٧٢ .

وقد خَصَّ أبو بكر بن الأنباري ( ٢٢٨ ) هذه المسألة بمؤلفٍ خاصٍّ ، أسماه ( كتاب يَعْقُونَ ) .

ثُمَّ إِنَّ النُّونَ فِي أَفْعَالِ الْمُخَاطَبَةِ الْمَفْرَدَةِ عَلَامَةٌ إِعْرَابٍ ( رَفْع ) ، وَفِي أَفْعَالِ جَمْعِ الْإِنَاثِ ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ ، فَهِيَ الْفَاعِلُ .

وَفِعْلُ الْمُخَاطَبَةِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ ، مَرْفُوعٌ بِثَبُوتِ النُّونِ ، وَمَعَ جَمْعِ الْإِنَاثِ الْفِعْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى السَّكُونِ لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ النِّسْوَةِ .

ثُمَّ إِنَّ النُّونَ هَذِهِ غَيْرُ لَازِمَةٍ فِي حَالَةِ الْإِسْنَادِ لِلْمُخَاطَبَةِ عِنْدَ الْجَزْمِ وَالنَّصَبِ ، بِخِلَافِ النُّونِ فِي حَالِ الْجَمْعِ .

وَلِهَذَا اخْتَلَفَ الْوِزْنُ فِي الْحَالِينَ ، فَقَالُوا فِي وَزْنِ الْمُسْنَدِ لِلْيَاءِ : تَفْعِلْنَ ، وَتَفْتَعِلْنَ ، وَتَسْتَفْعِلْنَ ، وَتُفَاعِلْنَ ، وَتَفْعَيْنَ ، وَتَفْعَيْنَ ، وَتَفْعَيْنَ ، وَتَفْعَيْنَ ، وَتَفْعَيْنَ ، وَتَفْعَيْنَ ، بِحَذْفِ لَامِ الْفِعْلِ مِنْهُمَا جَمِيعاً .

وَوِزْنُهَا فِي الْحَالَةِ الْآخَرَى : تَفْعِلْنَ ، تَفْتَعِلْنَ ، تَسْتَفْعِلْنَ ، وَتُفَاعِلْنَ ، وَتَفْعَلْنَ ، وَتَفْعَلْنَ ، وَتَفْعَلْنَ .

١١ - اتَّفَاقُ صُورَةِ أَفْعَلْ وَفَاعَلْ « إِذَا كَانَ ثَلَاثِيهِمَا الْمَجْرَدُ مَهْمُوزَ الْفَاءِ ، وَيُعَيَّنُ أَحَدُهُمَا بِالرُّجُوعِ لِلْمُضَارِعِ ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَارِعُ عَلَى وَزْنِ يُفْعِلُ كَانَ الْمَاضِي مِنْ بَابِ فَاعَلْ ، فَمَتَى عَلِمَ بَابُ أَفْعَلْ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى وَزْنِ يُفَاعِلُ كَانَ الْمَاضِي مِنْ بَابِ فَاعَلْ ، فَمَتَى عَلِمَ الْمُضَارِعُ عُرِفَ نَوْعُ الْمَاضِي ، فَيَتَعَيَّنُ أحياناً أَفْعَلْ كَمَا فِي أَلَى ، وَأَمَنْ ، وَأَوَى ، وَيَتَعَيَّنُ أحياناً فاعل كَمَا فِي أَخَذَ وَأَخَى ، وَقَدْ يَأْتِي صَالِحاً لِلثَّنِينَ ، مِثْلَ أَتَى ، وَآجَرَ ( بِمَعْنَى أَكْرَى ) ، وَفَاعَلْ ( عَقْدُ الْإِجَارَةِ ) ، وَالْفَ ، وَأَنْسَ » (١) .

فَهَذِهِ أَفْعَالٌ تَحْتَمِلُ الْوُزْنَينِ ، وَتُظْهِرُ ثَمَرَةً هَذَا الْإِحْتِمَالِ فِي الْمَصْدَرِ : إِذَا مَصْدَرُ أَفْعَلْ إِفْعَالٌ ، وَمَصْدَرُ فَاعَلْ الْفِعَالُ ، فَنَحْنُو : أَتَى مَصْدَرُهُ إِيْتَاءٌ ، فَقَدْ

(١) تَصْرِيفُ الْأَسْمَاءِ ٦٥ ، وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ فِي الْإِسْنَادِ : لِأَنَّ فَاعَلَ الْغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ طَرَفَيْنِ ، كُلُّ مِنْهُمَا فَاعِلٌ مِنْ جِهَةٍ ، مَفْعُولٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى .

يكون إفعال ، وقد يكون فيعال ، مثل قَيْتال ، جاء على الأصل<sup>(١)</sup> .

١٢ - اتحاد صورة الماضي مزيد الثلاثي ، والمضارع المبدوء بالهمزة إذا كانا معتلّي الآخر .

تقول : أَرْضِي ( أنا ) وَأَرْضَاه ، وَلَنْ أَرْضَاهُ ، وتقول : أَرْضَاه زَيْدٌ وَيَرْضِيهِ ، فَأَوْلُهُمَا مضارعٌ ، فاعله ضمير مستترٌ وجوباً ، ووزنه ( أَفْعُل ) ، والآخر ماضٍ ، فاعله مستترٌ جوازاً ، ووزنه أَفْعَل ، والتفرقة بينهما بالقرائن .

ومثله أنا أهواه ، وأهوى ﴿ وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَى ﴾<sup>(٢)</sup> ، فالأول مِنْ هَوَى : إذا أَحَبَّ ، ووزنه أَفْعُل ، والآخر أَهْوَى ، مزيد بالهمزة ، ووزنه أَفْعَل ، فصيغتهما أو وزنهما واحدٌ ، والاختلافٌ تقديريٌّ ، وهما مختلفان في الماضويّة والمضارعية ، وأمّا حركة الآخر ، فلا يعتدُّ بها : لأنها غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي الْوِزْنِ .

١٣ - اتحاد صورتَي فِعْلٍ الْأَمْرِ وَالْمَاضِي مِنْ مَزِيدِ الثَّلَاثِي ( انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ ) المبدوء بهمزة الوصل ، ولامه مضعّفة .

نقول في ( امتدَّ ، واشتدَّ ، واحتدَّ ) : إنها أفعالٌ تحتل أن تكون ماضيةً ، وتحتل أن تكون أمراً ، فإن كانت ماضيةً ، فوزنها افْتَعَلَ ، اجتمع المثلان في كلمة واحدة ، فأُسْكِنَا أَوْلَهُمَا ، ثُمَّ أُدْغِمَا .. وإن كانت أمراً فوزنها افْتَعِلَ اجتمع المثلان في كلمة ، فأُسْكِنَا أَوْلَهُمَا ، ثم حَرَكْنَا الثَّانِي بِالْفَتْحِ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ فِي

(١) هذا هو القياس : لأنَّ المصدر لا بُدَّ مِنْ اشْتِمَالِهِ عَلَى جَمِيعِ حُرُوفِ الْفِعْلِ ، وَلَكِنَّهُ تَرَكَ ، فَهُوَ شَاءَ اسْتِعْمَالاً ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ : « الْبَاءُ مُحَذَّوْفَةٌ مِنْ فِيعَالٍ اسْتِخْفَافاً ، وَإِنْ جَاءَ بِهَا جَاءَ فَمَصِيبٌ » . الْمُقْتَضِبُ ١٠٠/٢ وَفِي سَبِيحِيهِ ١٨٠/٤ - ١٨١ « وَأَمَّا الَّذِينَ قَالُوا : تَحَمَّلْتُ جِجَمَالاً ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ : قَاتَلْتُ قَيْتَالاً ، فَيُوقَرُونَ الْحُرُوفَ ، وَيَجِئُونَ بِهِ عَلَى مِثَالِ إِفْعَالٍ ، وَعَلَى مِثَالِ قَوْلِهِمْ : كَلِمَتُهُ كِلَاماً . وَقَدْ قَالُوا : مَا رَأَيْتُهُ مِرَاءً ، وَقَاتَلْتُهُ قَيْتَالاً ، وَجَاءَ فِعَالٌ عَلَى فَاعِلَتٍ كَثِيراً ، كَانَهُمْ حَذَفُوا الْبَاءَ الَّتِي جَاءَ بِهَا أَوَّلُكَ فِي قَيْتَالٍ وَنَحْوِهَا » - وَفِيعَالٍ ، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْأَصْلُ - لَيْسَتْ بِقِيَاسٍ : لِأَنَّ هُنَاكَ أَصُولاً كَثِيرَةً مُخْتَلِةً غَيْرَ مُسْتَعْمَلَةٍ إِلَّا عِنْدَ الشَّدُوذِ . وَهَذَا الْمَصْدَرُ مِثْلُهَا فِي الشَّدُوذِ . الْمَنْصَفُ ١٧٢/٢ .

(٢) سورة النجم آية ٥٢ .

كلمة واحدة ، ثم أدغمنا ، ثُمَّ نَزِئُ دُونَ أَنْ نُرَاعِيَ ما جرى في الفعل من التغيير مِنْ أَجْلِ الإِدْغَامِ .

ونقولُ في ( انجَرَ ، وانْقَضَ ، وانْقَضَ ) : إنها أفعالٌ تحتل أن تكون ماضيةً ، وتحتل أن تكون أمراً ، فإن كانت ماضيةً فوزنها انْفَعَلَ ، وإن كانت أمراً فوزنها انْفَعِلْ ، والقولُ فيها هو القول في الأفعال السابقة .

١٤ - اتحاد صورة الفعلين الماضيين : مضاعف اللام الثلاثي إذا زيدَ بهمزةً للوصلِ ، والنون في أوله ، والسالم المبدوء بالنون إذا زيدَ بالهمزة وتضعيف اللام .

نقولُ في ( انقضَّ ) : إنه فعلٌ يحتل أن يكون مأخوذاً مِنْ الانقضاضِ ، وأصله ( قَضَّ ) ، ويحتل أن يكون مأخوذاً مِنْ النَقْضِ ، فالنُونُ في أولِهِ أَصْلٌ .

ووزنه إن كان من الانقضاضِ انْفَعَلَ . وإن كان من النقصِ افْعَلَ . ويحسن التنبيه إلى أَنَّ ( وَذَنَّ افْعَلَ اختَصَّ بالألوان والعُيُوب ، وَقَدْ يَأْتِي فِي غيرها ، مثل اِرْعَوَى ، واَقْتَوَى ( خدم ) وارْقَدَّ بمعنى أسرع<sup>(١)</sup> .

ومن الأفعال التي يقع الاشتراك في صورتها - إن صحَّ الاشتقاق - ١ - نَجِثَ الشَّيْءُ نَجْثًا : استخرجه ، والقوم ، استغاثَ بهم ، وَنَجِثَ نَجْثًا كذلك<sup>(٢)</sup> .

٢ - نَبِثَ الترابَ نَبِثًا وَنَبْثًا : أثاره ، وَمِنَ البئرِ : أَخْرَجَهُ<sup>(٣)</sup> .

٣ - نَتَرَ الشَّيْءَ نَتْرًا : جَذَبَهُ بِمَرَّةٍ ، والقِسِيَّ أوتارها : قَطَعَهَا<sup>(٤)</sup> .

٤ - نَفَسَ الصُّوفَ نَفْسًا<sup>(٥)</sup> .

(١) المغني لعضيمة ١٠٩ .

(٢) أفعال ابن القطاع ٢٣٩/٣ .

(٣) أفعال ابن القطاع ٢٤٢/٣ .

(٤) أفعال ابن القطاع ٢٥١/٣ .

(٥) أفعال ابن القطاع ٢٥٢/٣ ، وانظر أيضاً في أفعال ابن القطاع : نَزَفَ ٢١٣/٣ ، وَنَكَزَ ٢١٤/٣ ، وَنَفَلَ ٢١٤/٣ ، وَنَضَرَ ٢١٤/٣ ، وَنَبِثَ ٢١٥/٣ ، وَنَسَلَ ٢١٥/٣ ، وَنَجَزَ ٢١٥/٣ .

ونفَضَ ٢٤١/٣ ، وَنَحَطَ ٢٤٢/٣ ، وَنَدَحَ ٢٤٢/٣ ، وَنَغَضَ ٢٤٦/٣ وغيرها .

١٥ - اتحاد صورة المبني للمجهول مِنْ ( أوعِد ) و ( واعد ) وما بُني مِنْ وَعَدَ على مثال ( حَوَّلَ وَيَبْطِرُ ) إذا بنيناه للمفعول ، نقول في الأفعال الأربعة : أُوْعِدَ غير أَنَّ الأوَّل منها متعينٌ هَمْزٌ أَوَّلُهُ ، والثلاثة الباقية هَمْزٌ جَائِزٌ ؛ لِأَنَّ الواو الثانية في الأوَّل مِنْ أصل الكلمة .

وَأَمَّا الثلاثة فالواو الثانية منقلبة عن أَلِفٍ أو واوٍ أو ياءٍ ، فجاز قلب الأولى همزة<sup>(١)</sup> ، ولا يجب ذلك . فإذا قلبت همزة انتقلت مع الأولى في الصورة ، واختلفت في الوزن ؛ إذ وَزَنُ الأوَّل : أَفْعَلٌ ، ووزن الثلاثة فُوعِلَ ، وَأَمَّا في حال الإبقاء فالاشتراك في الصورة والوزن بين الثلاثة دون المزيد بالهمزة .

١٦ - اتحاد فَعَلٍ مع فَعِيلٍ في الصورة ، والاختلاف في الوزن ، نقول : تَيَّهَ ، وَطَيَّحَ . وأصلهما الثلاثي يائيٌّ مِنْ بابِ فَعَلَ يَفْعِلُ ، وعلى هذا يكونُ وَزْنُهُمَا فَعْلٌ ، وقد ذهبَ الخليل إلى أنَّهما من الواو ، وقد قال بعضهم بناءً على هذا القولِ : إِنَّ وَزْنَهُمَا فَعِيلٌ نحو بَيَّطَرَ وَيَبْطِرُ ، والأصلُ طَيَّوَحَ وَتَيَّوَهَ ، ثُمَّ قَلَبَ الواو ياءً ؛ لوقوع الياء الساكنة قبلها ، مثل تَحَيَّرَ ؛ لِأَنَّهَا مأخوذةٌ من الحَوَرِ ، ولكنَّ هذا فاسدٌ من أربعة أوجهٍ :

- ١ - أَنَّ فَعَلَ أَكْثَرُ في الكلام مِنْ فَعِيلَ ، وَالْحَمْلُ على الأكثرِ أَوْلَى وَأَسْوَغُ .
- ٢ - أَنَّ معنى تَيَّهَ وَطَيَّحَ تَكَرَّرَ الفِعْلُ ، فَجَرى مِنْهُ مجرى قَطَعَ .
- ٣ - أَنَا إِذَا بَنِينَا تَيَّهَ للمفعول ، فَإِنْ كَانَ على فَعَلَ قَلْنَا : تَيَّهَ ، كَمَا قال رؤية :

### تَيَّهَ فِي تَيَّهِ الْمُتَيَّهِينَ

ولو كان من فيعل وعينه واوٌ لَقِيلَ : فُوعِلَ : تُوَوِّهَ . وهذا يدلُّ على أَنَّ تَيَّهَ وَطَيَّحَ على وزنِ فَعْلٍ لا فَعِيلَ .

- ٤ - أَنَّهُمَا لو جُعِلَا مِنَ الواو لَكَانَ الثلاثيُّ مِنْ بابِ فَعَلَ يَفْعِلُ بكسر العينِ فيهما ، وهذا ليس ممَّا ينبغي أَنْ يُقَاسَ عليه ، مَا وُجِدَ مندوحةٌ عنه .

(١) انظر المنصف ١ / ٢١٩ .

ثم ختم أبو الفتح كلامه فقال : « فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى أن تبيَّه وطَّيَحَ مِنَ الْيَاءِ ، فالأظهر أن يكون طاح يَطِيحُ ، وتآه يَتِيَهُ مِنَ الْيَاءِ ، ويجوز أن يكون من الواو ، كما ذهب إليه الخليل »<sup>(١)</sup> .

١٧ - اتحاد فَعَلَ وفَعُولَ وفَوَعَلَ من الأجوف اليائي في الصورة ، والاختلاف في الوزن .

« قال أبو عثمان : وإذا بنيت فَعُولَ من البَّيْعِ قُلْتُ : بَيَّعَ أيضاً ، والأصل بَيَّوعٌ ، فقلبت الواو ياءً للياء الساكنة التي قبلها ، وهي من قُلْتُ : قَوْلٌ ، يستوي لفظها ولفظ فَوَعَلَ من البَّيْعِ والقَوْلِ .

قال أبو الفتح : قد تقدّم قولنا في اتفاق الألفاظ ، واختلاف الأمثلة المحاولة ، وسيأتيك أشباه هذا في باقي الكتاب ، فإذا وَرَدَ فلا تستنكره ، فإنه من كلام العرب »<sup>(٢)</sup> .

« وكذلك لو بنيت فَوَعَلَ من البَّيْعِ لَقُلْتُ : بَيَّعَ ، وأصلها بَيَّوعٌ »<sup>(٣)</sup> . فأنت ترى اتفاق البنائين صورةً ، واختلافهما وزناً .

ومثل هذين البنائين ما زيد فيه تاءٌ منهما ( تَفَعُّولٌ وَتَفَوُّعَلٌ ) ؛ لأنه لا فصلٌ بَيْنَهُمَا . وكذا ما زيد فيه تاءٌ من ( فَعَّلَ ) فإن صورة الثلاثة واحدة ، ووزنها مختلف .

١٨ - اتحاد فَعَّلَ وفَوَعَلَ ، وفَعُولَ من القول في الصورة ، وكذا زيده بالتاء نحو قَوْلٌ تحتمل أن تكون فَعَّلَ أو فَوَعَلَ أو فَعُولَ ، وتَقَوَّلَ تحتمل أن تكون تَفَعَّلَ ، وتَفَوُّعَلَ وتَفَعُّولَ<sup>(٤)</sup> .

(١) انظر المنصف ٢٦٢/١ - ٢٦٤ و ٢٦٥ وانظر ٢٢/٢ - ٢٣ .

(٢) المنصف ٢٤ / ٢ .

(٣) المنصف ٢٥ / ٢ .

(٤) المنصف ٢٢ / ٢ .

ما احتمل من الأفعال وزنين من أجل التقدير الاشتقاقي

١ - صاغت النخلة تُصاغي صيصاء :

يحتمل أن يكون على أحد وزنين ، أولهما : فاعلتُ بمنزلة ( داومتُ وعاوذتُ ) والآخر : فَعَلْتُ من مضاعفِ الياء ، بمنزلة ( حاحيتُ وعاعيتُ ) .  
وحمله على كلا الوجهين فيه شذوذٌ : لأنك إن جعلته فاعلتُ كانتِ الفاء والعين من موضعٍ واحدٍ .

وإن جعلته فَعَلْتُ بمنزلة حاحيتُ ، فقد ذكروا أنه لم يأتِ من هذا الباب إلا تلك الثلاثة الأحرفِ ، وهي ( حاحيتُ ، وعاعيتُ ، وهاهيتُ ) ، وإنما جاء هذا في الأصواتِ ، و ( صاغت النخلة ) ليس من الصوتِ في شيءٍ .

وحمله على فَعَلْتُ كأنه أشبهه : لئلا تجعل الفاء والعين من موضعٍ واحدٍ .. فإن كان صاغتُ فاعلتُ فالصيصاءُ فيعال . وإن كان ( صاغت ) فَعَلْتُ فالصيصاءُ فعلالٌ بمنزلة الحياءِ والعيعاءِ « (١) .

٢ - يُوثَقِينَ في قول رُبَّة :

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوثَقِينَ

يحتمل هذا الفعل أن يكون وزنه ( يُوثَقَلْنَ ) بمنزلة قوله :  
وإنه أهلٌ لأن يُوكَّرَما

ويحتمل أنه يُفَعَلِينَ بمنزلة يُسَلَقِينَ . ويُفَعَلِينَ أولى من ( يُوثَقَلْنَ ) : لأنه لا ضرورة فيه (٢) .

(١) انظر المنصف ١٨١/٢ - ١٨٤ و ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) انظر المنصف ٢ / ١٨٤ .

### ٣ - دَهْدَيْتُ :

هذا الفعل يحتمل أن يكون رباعياً ، ويحتمل أن يكون ملحقاً بالرباعي ، وله في كُلِّ حالةٍ وَزْنٌ خاصٌّ ، فإن كان رباعياً فوزنه فَعَلَلْ مَثَل زَلَزَلْ ، وَقَلَقَلْ ، والبياء فيه منقلبة عن الهاء : لَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : دَهْدَوْهُهُ الْجُعَلْ ، كما يقولون : دُحِرُوجَةُ الْجُعَلْ ، ولأنهم سمع عن بعضهم : دَهْدَهْتُ ، فجاء بها على الأصل ، ولأنَّ في الوزن الآخر جعله من باب سلس وقلق ، وهو أَقْلُ من باب قَلَقَلْتُ . وإن كان ملحقاً بالرباعي فوزنه فَعَلَى ، جُعِلَ مِنْ بَابِ سَلَسَ وَقَلِقَ ، ثُمَّ زِيدَ فِيهِ الْأَلِفُ لِلإِلْحَاقِ بِالرَّبَاعِيِّ (٢) .

### ما اتَّحَدَتْ صُورَتُهُ اللَّفْظِيَّةُ واختلف وزنه مِنَ الْأَسْمَاءِ

#### ١ - اتَّفَاقُ صُورَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ :

يتَّفَقُ اسمُ الْفَاعِلِ واسمُ الْمَفْعُولِ فِي الصُّورَةِ ، وَيَكُونُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا تَقْدِيرِيًّا ، لَا يَظْهَرُ فِي النَّطْقِ لَزْوَالُ الْحَرَكَةِ الْفَارِقَةِ بَيْنَهُمَا بِسَبَبِ الْإِعْلَالِ بِالْقَلْبِ أَوْ الْإِذْغَامِ ، فَتَصْلُحُ الْكَلِمَةُ حِينئِذٍ لِلْوَصْفَيْنِ ، وَهَذَا يَكُونُ فِي :

( أ ) الْفِعْلُ الْأَجَوْفُ إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ افْتَعَلَ أَوْ انْفَعَلَ ، نَحْوَ اخْتَارَ وَانْقَادَ ، نَقُولُ فِيهِمَا : مَخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ ، وَكِلَاهُمَا صَالِحٌ لِلْوَصْفَيْنِ ، وَالْقَرِينَةُ هِيَ الَّتِي تُعَيِّنُ ، وَيَخْتَلِفُ الْوِزْنُ بِالتَّقْدِيرِ ، فَوِزْنُهُمَا - اسْمِي فاعِل - مُفْتَعِلٌ وَمُنْفَعِلٌ . وَوِزْنُهُمَا - اسْمِي مفعول - مُفْتَعَلٌ ، وَمُنْفَعَلٌ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْإِعْلَالَ بِقَلْبِ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ لَا يُرَاعَى فِي الْمِيزَانِ .

( ب ) الْفِعْلُ الْمُضَاعَفُ إِذَا كَانَ عَلَى وَزْنِ افْتَعَلَلْ أَوْ انْفَعَلَلْ ، نَحْوُ : امْتَدَّ ، وَانْحَلَّ ، تَقُولُ فِيهِمَا : مُمْتَدَّدٌ ، وَمُنْحَلٌّ ، وَكِلَاهُمَا صَالِحٌ لِلْوَصْفَيْنِ ( اسْمُ الْفَاعِلِ واسمُ الْمَفْعُولِ ) وَالْقَرِينَةُ هِيَ الَّتِي تُعَيِّنُ ، وَيَخْتَلِفُ الْوِزْنُ

(٢) النصف ١٧٥/٢ - ١٧٦ .



بالتقدير ، فوزنهما - اسمي فاعل - مُفْتَعِلٌ وَمُنْفَعِلٌ ، ووزنهما - اسمي مفعول - مُفْتَعِلٌ وَمُنْفَعِلٌ ؛ لما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ التَّغْيِيرَ الَّذِي لِلإِدْغَامِ وحده لا يُرَاعَى فِي المِيزَانِ الصَّرْفِيِّ .

(ج) الفعل المضاعف إذا كان على وَزْنِ فاعِلٍ ، أو تَفَاعَلٍ ، أو أَفْعَلَ ، أو أَفْعَالٌ . مثل حَادَّ ، وَتَحَابَّ ، وَاحْمَرَّ ، وَاحْمَارَّ ، تَقُولُ فِيهِمَا : مُحَادُّ ، مُتَحَابِّ ، مُحَمَّرٌ ، مُحْمَارٌّ ، وَهِيَ صَالِحَةٌ لِلوصفَيْنِ ( اسم الفاعل واسم المفعول ) ، والقرينة هي الَّتِي تُعَيِّنُ ، ويختلف الوزن بالتقدير ، فوزنهما - أسماء فاعل - مُفَاعِلٍ ، وَمُتَفَاعِلٍ ، وَمُفْعَلٌ ، وَمُفْعَالٌ بكسر ما قَبْلَ الآخر ، ووزنهما - أسماء مفعول - مُفَاعِلٍ ، وَمُتَفَاعِلٍ ، وَمُفْعَلٌ ، وَمُفْعَالٌ ؛ لما تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ التَّغْيِيرَ الَّذِي لِلإِدْغَامِ وحده لا يُرَاعَى فِي المِيزَانِ .

٢ - اتفاق اسم الزمان والمكان المشتقَّ من الثلاثي الأجوف اليائي العين ، مع فَعِيلٍ إذا كان أصل المادَّةِ أَوَّلَهُ مِيمٌ ؛ لِأَنَّ اسم الزمانِ والمكانِ من مكسورِ العينِ فِي المضارعِ عَلَى ( مَفْعِلٍ ) . فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْكَلِمَةِ حَرْفَ عِلَّةٍ نُقِلَتْ كَسْرَتُهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا ، وَتَبَقَّى . وَذَلِكَ مِثْلُ ( مَحِيصٍ ) تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ حَاصٍ يَحِيصُ ، فَهِيَ اسْمُ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ، وَمَعْنَاهُ الْمَفْرُؤُ وَالْمَهْرَبُ ، وَوزنُهَا مَفْعِلٌ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ مَحَصٍ . وَهُوَ سُرْعَةُ الْعَدُوِّ ، أَوْ شِدَّةُ الْخُلُقِ ، فوزنُهَا حِينئذٍ فَعِيلٌ .

ومثل ( مَحِيصٍ ) تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَأْخُوذَةً مِنَ الْحِيصِ ، فَهُوَ اسْمُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ وَزْنُهُ مَفْعِلٌ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَأْخُوذَةً مِنْ ( مَحَصٍ ) فوزنُهُ فَعِيلٌ .

ومثل ( مَصِيرٍ ) تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ صَارَ يَصِيرُ ، فَهِيَ اسْمُ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ، فوزنُهُ مَفْعِلٌ ، وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَ الْمُصْرَانِ ، وَهِيَ الْأَمْعَاءُ ، فوزنُهَا فَعِيلٌ .

ومثل ( مَسِيل ) إِنْ كَانَ مِنْ سَالٍ يَسِيلُ ، فَهُوَ عِنْدَهُمْ عَلَى مَفْعِلٍ كَالْمَسِيرِ  
وَالْحَيْضِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَسَلَ ( الميم فاء الكلمة ) فوزنه فَعِيل ، وقد صَحَّحَ ابْنُ  
جَنِّي هذا بدليل قولهم : مُسِّلٌ ، وَأَمْسِلَةٌ ، وَمُسْلَانٌ (١) .

ومثل ( معين ) إِنْ كَانَ مِنَ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَاءِ الْعَيُونِ فَهُوَ مَفْعِلٌ ، وَقَدْ  
غَلَطَ ابْنُ جَنِّي هَذَا ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَعْنٍ فَهُوَ فَعِيلٌ (٢) .

٣ - اتِّحَادُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَجُوفِ الثَّلَاثِيِّ مَعَ فَعِيلٍ مِنَ الثَّلَاثِيِّ الْمَبْدُوءِ  
بِالْمِيمِ فِي الصُّورَةِ - مثل ( مشيط ) إِنْ كَانَتْ مَأْخُذَةً مِنَ الشَّيْطَانَةِ وَالشَّيْطِ ،  
يُقَالُ : شَاطِطُ الدَّمَاءِ : خَلَطَهَا ، كَأَنَّهُ سَفَكَ دَمَ الْقَاتِلِ عَلَى دَمِ الْمَقْتُولِ . ووزنها  
عند سيبويه مَفْعِلٌ ، وعند الْأَخْفَشِ (٣) مَفِيلٌ . وَإِنَّمَا حَذَفَ سَبِيوِيهِ الْوَاوُ : لِأَنَّهَا  
زَائِدَةٌ ، وَلِأَنَّ حَذْفَهَا مَعْرِفٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْيَائِيِّ وَالْوَاوِيِّ . وَأَمَّا الْأَخْفَشُ فَحَذَفَ  
الْيَاءَ ( وَهِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ ) جَرِيًّا عَلَى قَاعِدَةِ التَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَأَبْقَى  
الْوَاوُ : لِأَنَّهَا عَلَامَةُ الْمَفْعُولِيَّةِ ، ثُمَّ قَلَبَ الضَّمَّةَ الْمَنْقُولَةَ كَسْرَةً (٤) . وَأَمَّا إِنْ كَانَ  
مِنْ مَشَطٍ فَوزنه فَعِيلٌ ، يُقَالُ : « لِمَّةٌ مَشِيطٌ أَيْ مَمَشُوطَةٌ » (٥) .

ومثل ( مهين ) اسم مفعول مِنْ هَانَ يَهِينُ (٦) ، مِثْلُ لَانَ يَلِينُ ، وَمَعْنَاهُ :  
الذُّلُّ ، وَوزنها - حِينَنٌ - مَفْعِلٌ أَوْ مَفِيلٌ كَمَا تَقَدَّمَ . وَإِنْ كَانَ مِنْ مَهَنٍ فَوزنه  
فَعِيلٌ ، وَالْمُهَيْنُ : الضَّعِيفُ .

ويلحق بهذا قولهم ( مهينة ) ، وَالْخِلَافُ فِيهَا كَالْخِلَافِ فِيمَا قَبْلَهَا إِلَّا أَنَّهَا  
زَيْدٌ فِيهَا تَاءٌ .

(١) الخصائص ٣ / ٢٧٩ .

(٢) الخصائص ٣ / ٢٧٩ .

(٣) تصريف الأسماء ٨٨ - ٨٩ .

(٤) تصريف الأسماء ٨٨ - ٨٩ .

(٥) لسان العرب ( مشط ) .

(٦) الأشهر فيه « هَانَ يَهُونُ » .

ومدينة على الخلاف فيها ، هل هي مأخوذة من ( مدن ) أو من ( دان ) ، وقد اختلف العرب في نطق الجمع أهو مدائن أم مداين ؟ . فمن جعل الميم زائدة لم يهمز ، ومن جعلها أصلاً همز . « واختلف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها ، فهذا معنى قوله ( يعني المازني ) : إن العرب قد اختلفت هي والعلماء فيها » (١) .

ومثل ( معين ) تحتمل أن تكون وصفاً للماء من ( معن ) ، وتحتمل أن تكون اسم مفعول من عانه يعينه إذا أصابه بعين . والوزن مختلف كما ترى .  
 ٤ - اتحاد صورة المصدر الميمي من الأجوف اليائي مع فاعل إذا كان أصل المادة أوله ميم . مثل محيض تحتمل أن تكون مصدراً من الحيض ، وقطعه حاض يحيض ، فوزنه مفعول ، وتحتمل أن يكون من محض فوزنه فاعل . وهو الخالص على فرض صحة الاشتقاق .

ومثل مقل إن كانت من قال يقل اسم زمان أو مكان أو مصدر ، ووزنه مفعول ، وإن كانت من ( مقل ) بمعنى النظر أو الغمس على فرض صحة الاشتقاق ، فوزنها فاعل بمعنى اسم المفعول .

٥ - اتحاد اسمي الزمان والمكان من الأجوف اليائي مع اسم المفعول في الصورة . قال الشيخ الطنطاوي : « ومما يلزم الالتفات إليه أن اسمي الزمان والمكان من الأجوف اليائي يشاركهما في مجرد الصورة اسم المفعول منه فقط : لأنهما في الواقع يغايرانه وزناً وإعلالاً ومعنى » (٢) .

تقول : مبيع ومعيب ، تحتمل أن تكون اسم زمان ، وتحتمل أن تكون اسم مفعول ، فهي إن كانت اسم زمان على وزن مفعول ، وإن كانت اسم مفعول فهي إما مفعول ، وإما مقل ، على ما تقدم تفصيله .

(١) أنظر النصف ٣١١/١ - ٣١٢ .

(٢) تصريف الأسماء ١٢٢

٦ - اتحاد الصورة اللفظية فيما لو أُخِذَ مِنَ الْأَجُوفِ عَلَى مِثَالِ مَفْعَلَةٍ ، وَأُخِذَ مِنَ الصَّحِيحِ الْمَبْدُوءِ بِالْمِيمِ عَلَى مِثَالِ فَعَالَةٍ .

نقول : مَهَانَةٌ ، تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ هَانَ ، أَوْ مِنْ مَهَنْ ، فَهِيَ مِنْ هَانَ ، بِوِزْنِ مَفْعَلَةٍ ، وَمِنْ مَهَنْ مِثْلُ فَعَالَةٍ .

ومثله مكانة تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ كَانَ ، أَوْ مِنْ مَكَنَ ، فَهِيَ مِنْ كَانَ عَلَى مَفْعَلَةٍ ، وَمِنْ مَكَنَ عَلَى فَعَالَةٍ .

٧ - صورة المضاعف الذي في آخره أَلِفٌ وَنُونٌ تَحْتَمِلُ وَزْنَيْنِ ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : « لَوْ جَاءَ شَيْءٌ نَحْوُ رُمَّانٍ وَمُرَّانٍ لَمْ تَقْصُرْ بَزِيَادَةُ النُّونِ إِلَّا بِثَبَتِ : لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ أَصْلًا ، وَإِنْ قَضِيَتْ بَزِيَادَةُ نَوْنِهِ بِغَيْرِ ثَبَتٍ فَهُوَ وَجْهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي الْحَدِيثِ « أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ( ﷺ ) ، فَقَالَ لَهُمْ : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فَقَالُوا : نَحْنُ بَنُو غَيَّانَ ، فَقَالَ لَهُمْ : بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ » . أَفَلَا تَرَاهُ ( عَلَيْهِ السَّلَامُ ) كَيْفَ تَكَرَّرَ لَهُمْ هَذَا الْاسْمُ : لِأَنَّهُ جَعَلَهُ مِنَ الْغَيِّ . يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ : بَلْ أَنْتُمْ بَنُو رَشْدَانَ ؛ لِأَنَّ الرُّشْدَ ضِدُّ الْغَيِّ .

فَقَدْ دَلَّ هَذَا مِنْ مَذَاهِبِ الْعَرَبِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَكَ مُضَاعَفٌ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ وَنُونٌ ، نَحْوُ رُمَّانٍ وَعِدَّانٍ وَإِبَّانٍ ، فَسَبِيلُكَ أَنْ تَحْكُمَ فِيهِ بَزِيَادَةَ النُّونِ .

فَأَمَّا مُرَّانٌ فَحَكَى سَبْيُوهُ فِيهِ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ النُّونَ فِيهِ مِنَ الْأَصْلِ . وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ اسْتِقَاقَهُ مِنَ الْمِرَانَةِ ، وَهِيَ اللَّيْنُ ، فَجَرَى عِنْدَهُ مَجْرَى حُمَاضٍ مِنَ الْحُمُوضَةِ ، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْاسْتِقَاقِ ، وَلَا يَقْضَى عَلَيْهِ بِشَيْءٍ إِلَّا بِثَبَتٍ .

فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَابِ سِرْحَانٍ وَسَعْدَانَ مِمَّا تَحْصُلُ فِي صَدْرِهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مِنَ الْأَصْلِ ، فَاحْكُمْ بَزِيَادَةَ النُّونِ مِنْ آخِرِهِ حَتَّى تَقُومَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْأَصْلِ .

فَأَمَّا مَا قَامَتْ عَلَيْهِ دَلَالَةُ فِدْهَقَانٍ نَوْبُهُ لَامٌ : لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : تَدَهَّقَن ،  
 وشيطان : لِأَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : تَشْطِطُن . وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ تَفْعَلُن ، فَالنُّونُ فِيهِ لَامٌ ،  
 فَأَمَّا تَدَهَّقَ وَتَشْطِطَ فَلَيْسَ فِي قُوَّةِ تَدَهَّقَن وَتَشْطِطُن ، هَكَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ ، وَإِنَّمَا  
 دَفَعَهُ عَنْ طَرِيقِ الرِّوَايَةِ ، فَيَسْلُمُ لَهُ .

فَأَمَّا دُكَانٌ فَلَهُ اسْتِثْقَاانِ ، قَالُوا : دَكَنْتُ الشَّيْءَ أَذْكُنُهُ دَكْنًا إِذَا نَضَدْتِ  
 بَعْضَهُ فَوْقَ بَعْضٍ ، وَدَكَنْتَهُ تَدَكِينًا ، حَكَى ذَلِكَ ابْنُ دُرَيْدٍ ، قَالَ : وَمِنْهُ اسْتِثْقَاانُ  
 الدُّكَانِ ، قَالَ : وَسَمِعْتُ أَبَا عَثْمَانَ الْأَشْنَانِدَانِي يَقُولُ : قَالَ الْأَخْفَشُ : الدُّكَانُ  
 مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ أَكَمَّةٌ دَكَاءٌ إِذَا كَانَتْ مُنْبَسِطَةً . وَنَاقَةٌ دَكَاءٌ إِذَا افْتَرَشَ سَنَامُهَا  
 فِي ظَهْرِهَا كَمَا اسْتَقْوَا عَثْمَانُ مِنَ الْعَثَمِ . فَالنُّونُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي دُكَانٍ زَائِدَةٌ ،  
 وَهِيَ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَصْلِي (١) .

وَالْخُلَاصَةُ أَنَّ الْأَلِفَ إِذَا سَبَقَتْ بِثَلَاثَةِ حُرُوفٍ يَحْتَمِلُ أَحَدُهَا الْأَصْلَ  
 وَالزِّيَادَةَ كَانَ حُكْمُ النُّونِ مُتَوَقِّفًا عَلَى اعْتِبَارِ هَذَا الثَّلَاثِ ، فَإِنْ اعْتَبَرْتَهُ أَصْلًا  
 كَانَتْ النُّونُ زَائِدَةً ، وَإِلَّا فَهِيَ أَصْلٌ ، وَيَكْثُرُ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْأَلِفُ مَسْبُوقَةً بِحَرْفٍ  
 مُضَعَّفٍ . وَأَمثلة ذلك :

حَيَّانٌ : إِنْ اسْتَقَّ مِنَ الْحَيَاةِ كَانَ وَزْنُهُ فَعْلَانٌ ، فَيَمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ  
 وَزِيَادَةِ الْأَلِفِ وَالنُّونِ ، وَإِنْ اسْتَقَّ مِنَ الْحَيَاةِ كَانَ وَزْنُهُ فَعَالًا فَيَصْرَفُ ..  
 عَقَانٌ : إِنْ اسْتَقَّ مِنَ الْعِقَّةِ كَانَ وَزْنُهُ فَعْلَانٌ ، فَيَمْنَعُ الصَّرْفَ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ،  
 وَإِنْ اسْتَقَّ مِنَ الْعُقُونَةِ صُرِفَ ، وَكَانَ وَزْنُهُ فَعَالًا .

الصَّوَّانُ : حِجَارَةٌ فِيهَا صَلَابَةٌ ، وَزْنُهُ فَعْلَانٌ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ النُّونُ  
 أَصْلًا مَأْخُوذًا مِنَ الصَّوْنِ ، فَيَكُونُ فَعَالًا .

حَسَّانٌ : إِنْ اسْتَقَّ مِنَ الْحُسْنِ كَانَ وَزْنُهُ فَعَالًا ، وَيَصْرَفُ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ ،  
 وَإِنْ اسْتَقَّ مِنَ الْجِسِّ ( الْجَلْبَةِ وَالْقَتْلِ ) كَانَ وَزْنُهُ فَعْلَانٌ ، وَيَمْنَعُ الصَّرْفَ .

(١) المنصف ١٣٣/١ .

سَمَّان : فَعَّالٌ أَوْ فَعَّلَانٌ مِنَ السَّمَنِ أَوْ السِّمِّ .

قَبَّان : يرجع إلى القَبِّ ، وهو الضَّمُورُ أَوْ إِلَى الْقَبَنِ ، وهو الذَّهَابُ فِي الْأَرْضِ ، وهما اشتقاقان واضِحان لجواز صرفه ، ومنعه مِنَ الصَّرْفِ (١) .

ومثل هذه الأسماءُ المختومة بهمزة مسبوقة بألف زائدة ، تقدِّمها أصلاً وثالث يحتمل الأصلَ والزَّيَادَةَ ، بحيث لو اعتبر زائداً كانت الهمزة أصليةً ، وإلا فهي زائدة . وذلك مثل :

كَلَّاءُ : موضع بالبصرة كأنهم يَكَلُّونَ سُفُنَهُمْ هناك . أَي : يحفظونها ، قال سيبويه : هُوَ فَعَّالٌ مِنْ كَلَّأَ ، فالهمزة أَصْلٌ ، والمعنى أَنَّ الموضع يدفع الرِّيحَ عَنِ السُّفُنِ وَيَحْفَظُهَا ، ومنهم من يجعلها فَعَّلَاءَ ، فلا يصرفها ، من كُلَّ إِذَا أَعْيَا : لِأَنَّهَا تَرْفَأُ السُّفُنَ ، كَأَنَّهَا تَكُلُّ فِيهَا عَنِ الْجَرِيِّ (٢) .

حَوَّاءُ : إذا منع الصرف كانت الهمزة زائدةً ، واشتقاقه مِنَ الْحَوَّةِ ( سواد يضربُ إِلَى خُضْرَةٍ ) وإذا صُرِفَ كانت الهمزة أصلاً ، ووزنه فَعَّالٌ ، للذي يعاني الحَيَاتِ (٣) .

ومن غير الحرف المضعف :

عَقَّيَان : يحتمل أن يكون مشتقاً مِنَ الْعَقِيِّ ( بكسر العين وسكون القاف ) وهو ما يخرج مِنْ بَطْنِ الصَّبِيِّ حِينَ يُوَلَّدُ ، فالنون زائدة ، ووزنه فَعَّلَانٌ . ويحتمل أن يكون مأخوذاً من ( عَقَنَ ) قلعة بأرجان ، فالنون أصلية ، ووزنه حِينَنِي فَعَّلَالٌ .

عُنَّوَان : تحتمل أن تكون مِنْ عَنَّ لَهُ الشَّيْءُ يَعْنِي : عَرَضَ ، والمصدر عَنَّ ، أَوْ مِنْ عَنَى يَعْنِي إِذَا أَرَادَ ، فوزنها على الاحتمال الأول فَعَّلَالٌ ، وعلى الاحتمال الثاني فَعَّلَانٌ .

(١) المغني ٥٩ - ٦٠ .

(٢) سيبويه ٤ (٣٥٧) ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٦ ، والمغني ٥٤ .

(٣) الخصائص ٤٤/١ والمغني ٥٤ .

٨ - اتّحاد مصدر أفادَ ومصدر وفَدَ ، وما كان نحوهما في الصورة مع اختلاف الوزن . إذ وَزُنَ الأوَّلُ إفَالَةً أَوْ إِفْعَلَةً ، على الخلاف المعروف في المحذوف أهُوَ عين الكلمة أم حرف العلّة المجتلب من أجل المصدرية . ووزن الثاني فعالة ، والهمزة فيه منقلبة عن الواو ؛ لأنَّ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَبْدُلُ الواوَ - إِذَا كَانَتْ أَوَّلًا ، وكانت مكسورةً - هَمْزَةً (١) .

ومثله : إِجَادَةٌ تحتل أن تكون مصدر أجَادَ ، وتحتل أن تكون مصدر وجد . ووزنهما على ما تقدّم .

- اتّفاق الصورة اللَّفْظِيَّة مع اختلاف الوزن في صيغ منتهى الجموع :

رَوَايَا : جمع رَاوِيَةٍ ، وَرَوِيَّةٍ .

طَوَايَا : جمع طَاوِيَةٍ ، وَطَوِيَّةٍ .

غَوَايَا : جمع غَاوِيَةٍ ، وَغَوِيَّةٍ أَوْ غَوَايَةٍ .

فهذه الكلمات إن كانت جمعُ فاعلة فوزنها فواعل ، مثل ما نقول في الصحيح : كاتبة وكواكب . وإن كانت جمعُ فعيلة أو ما شابهها فوزنها فعائل ، مثل كبيرة وكبائر من الصحيح .

ونقول في جمع أَوَّلَى وجمع وَالِيَةٍ : الأوَّلي . فوزنه إمَّا أفاعل ، نحو : أَبْتَرَّ أَبَاتِرَ ، وإمَّا فواعل قلبت الواو الأولى همزةً ، مثل أَوَّاصِل جمع واصله .

- اتّحاد صُورَةِ المصدرِ وصُورَةِ الجمعِ مع اِخْتِلَافِ الوَزنِ :

نقول في جمع قوس : قَسِيٌّ ، والأصل فيها قُوسٌ إِلَّا أَنَّهُمْ نَقَلُوا اللَّامَ إِلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ ، فَصَارَ قُسُوءٌ ، ثُمَّ قَلِبَتِ الواو الأخيرة ياءً استتقالاً لاجتماع واوَيْنِ مع ضَمَّتَيْنِ ، ثُمَّ قَلِبَتِ الواو الأولى الزائدة ياءً لاجتماعِهَا مع الياءِ ، ثُمَّ كُسِرَتِ الْعَيْنُ لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ ، ثُمَّ كُسِرَتِ الْفَاءُ جَوَازاً إِتِبَاعاً لِلْعَيْنِ ، وَيَجُوزُ إِبْقَاؤُهَا مَضْمُومَةً ، فَالْوَزْنُ حِينَئِذٍ : فُلَيْعٌ .

(١) من كلام المازني في التصريف ، انظر المنصف ٢٢٨/١ - ٢٢٩ .

وأما إن كان مصدراً فالوزن فِعِيل ، والأصل فُعُولٌ ، قلبت الواو الأخيرة ياءً ؛ لتطرفها بعد ضَمَّةٍ ، ولا يقال : إن ما قبلها ساكن ؛ لأنَّ الحاجرَ غَيْرُ حَصِينٍ ؛ لسكونه وزيادته . ثُمَّ قلبت الواو الأولى ياءً ؛ لاجتماعها ساكنة مع الياء .. وهذا الإعلال جائزٌ قليلٌ . والأكثر التصحيح إلّا إذا كانت عينه واواً ، فيجب إعلاله .

### ـ اتحاد الجمع والمفرد في الصورة مع اختلاف الوزن :

نقول : آتٍ ، فتحتمل وزنين ، أولهما فاعِلٌ إذا كانت اسم فاعِلٍ من آتَى يَأْتِي ، فالوزن : فاعٍ .

وتحتمل أن تكون جمعاً لآتَوْ ، وهو العطاء أو الخراج ، كَدَلَوْ وأَدَلَّ ، فالوزن حينئذٍ أَفْعُ ، الهمزة الأولى زائدة للجمعية ، والثانية المُسَهَّلَةُ أَصْلِيَّةٌ ، وهي فاء الكلمة ، والتاء عينها ، وحذفت ياءه لالتقاء الساكنين .

### ومما يتَّفَقُ فيه المفرد والجمع صورةً ، ويختلفان وزناً :

أَنِية : تحتمل أن تكون مفرداً فوزنها فاعلة ، وتحتمل أن تكون جمعاً فوزنها أَفْعَلَةٌ ، وهو جمع إناءٍ كطعامٍ وسلاحٍ يجمعان على أطعمة وأسلحة .  
مَرَضَى : تحتمل أن تكون جمعاً لمريضٍ ، فوزنها فَعَلَى ، وتحتمل أن تكون اسم مكانٍ مِنْ رَضِيَ ، فوزنها مَفْعَلٌ ، وكذا إن كانت مصدراً ميميّاً .

ـ اتَّفَقَ الجمع والمثنى في الصورة ، والاختلاف في الوزن تقديرًا ، وقد وقع في ألفاظٍ ، جمعها ابن مالك في قوله :

لِلْحِجْلِ وَالْخَرَصِ فِي التَّكْسِيرِ فِعْلَانِ      وَهَكَذَا قُلَّ خِشْفَانِ وَخِيطَانِ  
رَبْدٌ وَشَقْدٌ وَشَيْخٌ هَكَذَا جُمِعَتْ      وَمِثْلُ ذَلِكَ صَنَوَانِ وَقِنَوَانِ<sup>(١)</sup>

(١) نظم القوائد ( مجلة جامعة أم القرى ، العدد الثاني ) ٧٦ ، وفيه : « الْحِجْلُ : وَلَدُ الضَّبِّ ، وَالْخَرَصُ : سِنَانُ الرُّمَحِ ، وَالْخِشْفُ : وَلَدُ الطَّبْيِ ، وَالْخِيطُ : الْقَطِيعُ مِنَ النِّعَامِ ، وَالرَّبْدُ : الْمَثَلُ ، وَفَرْخُ الشَّجَرَةِ ، وَالْعَصَنُ النَّاعِمُ ، وَالشَّقْدُ : فَرْخُ الْحِرْبَاءِ ، وَالصَّنَوُ : وَاحِدُ شَيْئَيْنِ أَوْ أَشْيَاءَ تَرْجَعُ إِلَى أَصْلٍ وَاحِدٍ ، وَالصَّنَوُ : عُنُقُودُ النَخْلَةِ » .



فجمع هذه الكلمات يوافق مثناها صورةً ، غير أنَّهما يختلفان في الإعراب والتنوين والوزن التقديري ، فوزن الجمع فِعْلَانٌ كأنه يقابل غَلِمَانًا ، ووزن المثنى فِعْلَانِ ، مثل قولك : قِطَانِ مثنى قِطٍّ .

- اتفاق الكلمتين في الصورة مع اختلاف الوزن بحسب النظر إلى الحذف والعوض<sup>(١)</sup> .

إجابة ، استجابة ، مقول ومصوغ .

مصدر أفعل إفعال ، ومصدر استَفْعَلَ استفعال إلا إذا كان فعلاهما مُعْلًى العين ، مثل أجاب واستجاب فمصدرهما إجابة واستجابة وهذان مغيران عن أصلهما ، وأصلهما إَجَوَابٌ واستِجَوَابٌ ، مثل أكرم إكراماً ، واستغفر استِغْفَاراً ، حصل فيهما إعلالٌ بالنقل ، ثُمَّ إعلالٌ بالقلب ، قُلِبَتِ الواو ألفاً ، ثم التقى ساكنان : المنقلبة ، وألف مدّة المصدر ، فحذف أحدهما تخلصاً من التقاء الساكنين . واختلفوا في المحذوف منهما .

فسيبويه : وجمهور البصريين على أنَّ المحذوفة الألف الثانية لزيادتها ، وقربها من الطرف ، وحُصُولِ الثَّقَلِ بها .

والأخفش والفراء : يريان أنَّ المحذوف الألف الأولى المنقلبة ( وهي عين الفعل ) : لأنَّ الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، إذا كان أولهما مدّاً حذف الأول ، وطَرَدَهُ سيبويه إلا في مصدر أَفْعَلَ ، واستَفْعَلَ ، واسم المفعول من الأجوف ، ولأنَّ الألف الثانية علامة المصدرية .. ثُمَّ إِنَّ الأصل في التاء أن تكون عوضاً عن حرفٍ أصلي .

وليس لهذا الخلاف أثرٌ إلا في الوزن : إذ وَزَنُوهما على رَأْيٍ سيبويه إِفْعَلَةً واستِفْعَلَةً . وعلى رأي الأخفش إِفَالَةً واستِفَالَةً . والتاء في آخر الكلمة عوض عن المحذوف .

(١) القواعد والتطبيقات ١٢٤ - ١٢٦ .

وقد جرى هذا الخلاف في اسم المفعول مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِي الْمَعْلُ الْعَيْنُ ، فإذا كانت عينه مَعْلَةً ، حصل فيها إعلالٌ بالنقل ، فيلتقي ساكنان : عَيْنُ الكلمة ، وواو مفعول الزائدة ، فنتخلص من التقاء الساكنين بحذف إحداهما ، فسيبويه يحذف واو مَفْعُولٍ لزيادتها وقربها من الطرف ، كما تقدم ، والأخفش يحذف عين الكلمة جرياً على القاعدة في التخلص من التقاء الساكنين ، كما تقدم .

والوزن - بناءً على هذا الحذف - مختلفٌ ، فالوزن عند سيبويه : مَفْعُلٌ وعند الأخفش : مَقُولٌ . فلو قلنا : مَقُولٌ أَصْلُهَا مَقْوُولٌ ، حصل فيها إعلالٌ بالنقل ، فالتقى ساكنان : عين الكلمة ، وواو مفعول الزائدة ، فتخلصنا من التقاء الساكنين بحذف إحداهما على الخلاف المتقدم ، والوزن كما تقدم ، هذا إن كان الأجوف واوياً .

وأما الأجوف اليائي نحو : باع يَبِيعُ فاسم المفعول منه مَبِيعٌ ، والأصل مَبِئُوعٌ ، أُعِلَّ بالنقل ، ثم الحذف ، على منوال الخلاف السابق ، ثم قلبت الضمة المنقولة كسرةً لسلامة العين ( الياء ) عند سيبويه ، ولقلب واو المفعول ياءً عند الأخفش للفرق بين الواوي واليائي ، فصار على كُلِّ مَبِيعٍ ، فوزنه عند سيبويه مَفْعُلٌ ، وعند الأخفش مَفِيلٌ<sup>(١)</sup> .

- احتمال الكلمة غير وزنٍ : ومعناها واحد : لأسباب ترجع إلى القلب والإبدال .

« قالت العربُ : رَجُلٌ هَاعٌ لَاعٌ أَيُّ : جَبَانٌ ، وَهُوَ مِنَ الْيَاءِ : لقولهم : هَاعَ يَهِيْعُ هُيُوعاً إِذَا جَبَنَ ، وقالوا : لَاعٌ يَلِيعُ أَيُّ : جَبْنٌ ، فعلى هذا يكون هاع لاع مِمَّا حُذِفَتْ عَيْنُهُ ، ووزنهما قال . وحكى ابْنُ السَّكَيْتِ : لِعَتِ الْأَعُ ، وَهِيَتْ أَهَاعُ ، فعلى هذا يكون هاع لاع فَعِلاً ، مثل حَذَرَ ، قلبت فِيهِمَا الْيَاءُ أَلْفاً ، وفي القاموس : « ولاع عينه ياءٌ أو واوٌ » .

(١) انظر تصريف الأسماء ٨٩ .

وقال بَعْضُ الْعَرَبِ : رَجُلٌ هَاعٍ لَاعٍ ( معرباً إعراب قاضٍ ) ، فهذا يتعَيَّنُ فيه الْقَلْبُ الْمَكَائِي ، فوزنهما : قال .

ويقال : « رَجُلٌ خَافٌ ، مَالٌ ( كثر ماله ) . نَالٌ ( كثير نائله ) . ويومٌ طَائٍ ( ذو طين ) . ويومٌ رَاحٌ ( ذو ريح ) ، وكبشٌ صَافٌ ( كثير الصوف ) . يجوز في هذه الأوصاف أن يكون وزنُها فَعِلَاءً ، أو محذوفة العَيْنِ ، فوزنُها قال ، وإذا قِيلَ : رَجُلٌ خَافٍ .. إلخ كان فيها قلبٌ مكائِي .

وإذا كانت هذه الأوصافُ مجرورةً ، نحو مررت برَجُلٍ خَافٍ ، مَالٍ .. جازت فيها الوجوه الثلاثة المتقدمة (١) .

- الميدان إذا أُخِذَ مِنَ الْمَدَى كَانَ مَقْلُوباً : والأصل مديان (٢) ، وإذا أُخِذَ مِنْ مَادٍّ يَمِيدٌ لَمْ يَكُنْ مَقْلُوباً ، فوزنُها عَلَى الْأَوَّلِ قَلْعَانٌ ، ووزنُها عَلَى الثَّانِي فَعْلَانٌ . والمعنى لَمْ يَتَغَيَّرْ فِيهِمَا .

- اتفاق الكلمتين في الصورة اللفظية واختلافُهما في الوزن والكتابة : يقولون : مِيقَاة ، وَيَقُولُونَ : مِيقَاتٌ ، لفظهما واحدٌ ، والكتابة تختلف ، فإن كان مأخوذاً مِنْ وَقَى ، فوزنُهُ مِفْعَلَةٌ اسم آلة ، وأصله مِيقِيَّةٌ ، بل مِوقِيَّةٌ ، ثُمَّ صَارَ فِيهِ إِعْلَالٌ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مِيقَاة .

وأما إن كان مِنْ وَقْتِ فوزنه مِفْعَالٌ ، فالخلاف بين اللَّفْظَيْنِ فِي الْوَرْنِ والكتابة . وهذا الاختلاف راجع إلى الاشتقاق ، والأصل المؤخوذ منه .

- اتِّحَادُ لَفْظِ الْمَنْسُوبِ وَالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ فِي الصُّورَةِ ، والاختلاف في الْوَرْنِ . وهذا يكون « إذا كانت إحدى الياءين زائدة ، والأخرى أصلية ، نحو مَرَضِيٌّ وَقَرَمِيٌّ ( اسمي مفعول رضي ورمي ) والميزان مختلف : لِأَنَّكَ عِنْدَ النِّسْبِ

(١) المغني ٢٥ .

(٢) حاشية الجاربردي لابن جماعة ٢١/١ وانظر المغني ٢٦ .

سُحِزِفَ اليَاءُ المُشَدَّدَةُ ، والثانية منها أَصْلِيَّةٌ ، فينقضى هذا الأصل في المنسوب ، فمرضى مثل النسب بَزَنَةِ مَفْعُولٍ ، وبعده بَزَنَةُ مَفْعِيٍّ ؛ لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ حُذِفَتْ مَعَ وَاوٍ مَفْعُولٍ « (١) .

- الْفَاظُ وَقَعَ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، فَاحْتَمَلَتْ صَوْرَتَهَا غَيْرَ وَزْنٍ :

- أَرَطَى : تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَرَطَ ، وَالزِّيَادَةُ لِلإِلْحَاقِ ، فَوَزَنَهَا فَعْلَى ، وَهُوَ مُذْهَبُ سَبِيئِيَّةٍ ، وَذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى تَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ فَعْلَى لِاسْتِقْطَاقِ أَرَطَ وَمَأْرُوطَ ، وَالزِّيَادَةُ لِلإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ ، بِدَلِيلِ التَّنْوِينِ ، وَلِحَاقِ التَّاءِ فِي أَرَطَاةَ ، وَتَجْوِيزِ أَنْ يَكُونَ أَفْعَلَ بِدَلِيلِ رَاطٍ وَمَرَطِيٍّ . بَعِيرٌ أَرَطَ : أَكَلَ الْأَرَطَى ، وَأَبْدِيْمٌ مَأْرُوطٌ : دُبِعَ بِهِ ، وَكَذَلِكَ رَاطٍ وَمَرَطِيٍّ « (٢) .

- قَصْبَاءُ ، وَخَلْفَاءُ ، وَطَرْفَاءُ :

هَذِهِ الْكَلِمَاتُ الثَّلَاثُ تَحْتَمِلُ وَزْنَيْنِ بِنَاءً عَلَى الْخِلَافِ فِي الْهَمْزَةِ ، فَمَنْ جَعَلَهَا لِلإِلْحَاقِ جَعَلَ وَزَنَهَا فَعْلَالٌ ، تَطَرَّفَتِ الْيَاءُ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ ، فَقَلْبَتِ هَمْزَةً ، وَهَذَا هُوَ الْأَظْهَرُ ، بِدَلِيلِ التَّائِيثِ فِيهَا ، قَالُوا : قَصْبَاءَةٌ ، وَخَلْفَاءَةٌ ، وَطَرْفَاءَةٌ ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ تَائِيثَيْنِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ .

وَمَنْ جَعَلَ الْهَمْزَةَ لِلتَّائِيثِ ، فَوَزَنَهَا عِنْدَهُ فَعْلَاءٌ ، وَدَلِيلُ هَذَا أَنَّهُمْ لَمْ يَصْرِفُوهَا فِي النَّثَرِ (٣) .

- غَوْغَاءُ : اخْتَلَفَ الْعَرَبُ فِيهَا ، فبَعْضُهُمْ ذَكَرَهَا وَصَرَفَ ، وَبَعْضُهُمْ أَنْتَهَا وَلَمْ يَصْرِفَ . فَالْأَوَّلُونَ جَعَلُوهَا مِثْلَ قَمَقَامَ ، وَالْآخَرُونَ جَعَلُوهَا مِثْلَ عَوَاءَ ، فَيَكُونُ وَزَنُهَا فِي الْأَوَّلِ فَعْلَالٌ ، فَهِيَ مِثْلُ قَمَقَامَ ، وَخَضْخَاضَ ، وَجَرْجَارَ ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا قَوْلُهُمْ « غَوْغَاءَةٌ » فَلَوْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ لِلتَّائِيثِ بِمَنْزِلَةِ هَمْزَةِ ( عَوَاءَ ) لَمَا جَازَ أَنْ

(١) انظر الواقي / لعمارة ٦٦ والقول الفصل / لعنتر ١١٤ .

(٢) المغني ٥٢ .

(٣) انظر المنصف ١ / ١٧٠ .

تَدْخُلُ عَلَيْهَا هَاءُ التَّأْنِيثِ وَهَذَا هُوَ الْأَرْجَحُ وَالْأَوَّلَى : لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَهَا ( فِعْلَالًا )  
حَمَلْتَهَا عَلَى بَابِ ( قَلَقَلْتَ وَزَلَزَلْتَ ) مِنَ الْمَكْرَرِ الرَّبَاعِيِّ .

وَيَكُونُ وَزْنُهَا عَلَى الثَّانِي - ( فَعْلَاءَ ) ، فَتَحْمَلُ عَلَى بَابِ ( سَلَسَ وَقَلَقَ )  
مِمَّا فَاءُوهَ وَلامُهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَهَذَا أَقْلُ مِنْ بَابِ قَلَقَلْتَ وَزَلَزَلْتَ ، فَحَمَلَهَا  
عَلَى الْأَكْثَرِ أَوَّلَى<sup>(١)</sup> .

- قِيْقَاءَ ، زِيْرَاءَ :

هَاتَانِ الْكَلِمَتَانِ تَحْتَمِلَانِ ثَلَاثَةَ أَوزَانٍ : فِعْلَاءَ مِثْلَ عِلْبَاءَ ، أَوْ فِعْيَالٍ مِثْلَ  
قِيْتَالٍ ، أَوْ فِعْلَالٍ مِثْلَ قِرْطَاسٍ .

وَلَا يَصْلَحُ أَنْ يَكُونَ ( فِعْيَالٌ ) ؛ لِثَلَاثِ يَجْعَلُ الْفَاءَ وَالْعَيْنَ مِنْ مَوْضِعٍ  
وَاحِدٍ ؛ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ مُصَدَّرًا ، فَيَحْمَلُ عَلَى قِيْتَالٍ .

وَيَمْتَنَعُ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ ( فِعْلَالٌ ) ؛ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ فِعْلَالًا مُضَاعَفًا إِلَّا  
مُصَدَّرًا ، نَحْوَ الزَّلْزَالِ وَالْقَلْقَالِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ غَيْرِ مُضَاعَفٍ ، نَحْوِ  
قِرْطَاسٍ ، وَجِرْهَاسٍ ، وَفِسْطَاطٍ .

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِعْلَاءً ، بِمَنْزِلَةِ عِلْيَاءٍ وَجِرْبَاءٍ<sup>(٢)</sup> .

- أَرْوَى : تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَفْعَلٌ ، وَأَنْ تَكُونَ فَعْلَى ، فَالْأَوَّلُ قَوْلُ سَيِّبِيوهِ ،  
وَالْآخِرُ قَوْلُ الْأَخْفَشِ<sup>(٣)</sup> .

أَوَّلَقَ : وَهُوَ الْجَنُونُ . تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَفْعَلٌ وَفَوَعْلٌ ، قَالَ ابْنُ جَنِّي : « سُئِلَ  
الْكِسَائِيُّ فِي مَجْلِسِ يُونُسَ عَنْ أَوَّلَقٍ ، مَا مِثْلُهُ مِنَ الْفِعْلِ ؟ . فَقَالَ : أَفْعَلٌ ، فَقَالَ  
لَهُ يُونُسُ : اسْتَحْيَيْتُ لَكَ يَا شَيْخُ ! . وَالظَّاهِرُ عِنْدَنَا مِنْ أَمْرِ أَوَّلَقٍ أَنَّهُ فَوَعْلٌ مِنْ  
قَوْلِهِمْ : أَلِقَ الرَّجُلُ ، فَهُوَ مَالُوقٌ ؛ أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

(١) النصف ١٧٦/٢ - ١٧٧ وذكر وجهاً آخر للترجيح غير ما أوردته هنا .

(٢) انظر النصف ١٨٠/٢ - ١٨١ .

(٣) المقتضب ٢٨٤/٢ - ٢٨٥ وانظر سيبويه ٤٦٩/٣ .

تُرَاقِبُ عَيْنَاهَا الْقَطِيعَ كَأَنَّمَا يُخَالِطُهَا مِنْ مَسِّهِ مَسُّ أَوْلَقٍ  
وقد يجوز أن يكون أفعل من وَلَقَ يَلْقُ إِذَا خَفَّ وأسرع ؛ قال :

جَاءَتْ بِهِ عَنَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلِقُ

أَيُّ : تَخِفَّ وَتُسْرِعُ ، وَهُمْ يَصِفُونَ النَّاقَةَ - لِسْرَعَتِهَا - بِالْحَدَّةِ وَالْجَنُونِ .  
قال القطامي :

يَتَّبَعْنَ سَامِيَةَ الْعَيْنَيْنِ تَحْسَبُهَا مَجْنُونَةً ، أَوْ تَرَى مَا لَا تَرَى الْإِبِلُ

وَالْأَوْلَقُ يجوز أن يكون فوعلاً ، من وَلَقَ هذه ، وأصلها - على هذا -  
وَوَلَقَ ، فَلَمَّا التَقَّتِ الْوَاوَانِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ هَمَزُوا الْأَوَّلَى مِنْهُمَا ، عَلَى الْعِبْرَةِ فِي  
ذلك « (١) .

وقد ذهب إلى أَنَّ الهمزة أَصْلُ سيبويه ، فوزنه فوعَل ، وغير سيبويه يجوز  
أن يكون فوعلاً بدليل مَالَوْقٍ ، وَأَنَّهُ يَكُونُ أَفْعَلُ بِدَلِيلِ مَوْلُوقٍ . فالهمزة زائدة (٢) .

- أَبَانُ : اسم رجلٍ أَوْ جِيلٍ ، قِيلَ : وَزَنَهُ أَفْعَلُ . وَقِيلَ : وَزَنَهُ فَعَالٌ (٣) .

- مَرِيْمٌ وَمَقِيْمٌ . قال بعضهم : إِنَّهُمَا شَاذَانِ ، وَقِيَاسُهُمَا مَرَامٌ وَمَدَانٌ ،  
فوزنهما مَفْعَلٌ ، وبعضهم قال : وَزَنَهُمَا فَعْعِلٌ لَا مَفْعَلٌ ، فَالْيَاءُ فِيهِمَا لَيْسَتْ  
عَيْنًا .

وبعضهم لا يجعله شاذاً على الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ فِي إِعْلَالِ مَفْعَلٍ اتِّصَالَهُ  
بِالْفِعْلِ ، كَأَن يَكُونَ مُصْدَرًّا مِيمِيًّا ، أَوْ اسْمَ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ ، وَهَذَا هُنَا عِلْمَانُ (٤) .

(١) الخصائص ٢٩١/٣ - ٢٩٢ .

(٢) المغني ٥٢ .

(٣) شرح شواهد الشافية ٣٩٧ وانظر المغني ٥٣ .

(٤) انظر القواعد والتطبيقات ١٢١ .

- **الحانوت** : دُكَّان البائع ، واختلف في وزنها ، فقليل : فَعَلُوت ، مثل ملكوت ، فقلبت الواو أَلِفاً : لَتَحْرُكْهَا وانفتاح ما قبلها ، كما فعل بطالوت وجالوت ونحوه . وقيل : أَصْلُهَا حَانُوهُ بسكون العين ، وَضَمَّ اللَّام ، مثل عَرْقُوة ، ولما كثر استعمالها خَفَفَتْ بسكون الواو ، ثُمَّ قَلِبْتَ الهاء تاءً ، كما قيل في تابوت ، وأصله تابوه في قول بعضهم ، وقال الفارابي : الحانوتُ فاعول ، من حنوت ، تشبيهاً بالحنية من البناء ، تاؤه بدل من واو ، حكاها الفارسي في البصريّات . قال : ويحتمل أن يكون فَعَلُوتاً . وقال الأزهري : التَّاءُ في حانوت زائدة<sup>(١)</sup> .

- **مَجَنُّ الثُّرْس** : وزنه عند سيبويه فَعَلٌ ، فالميم أصل<sup>(٢)</sup> ، ونقل الأشموني رأيين فيها عن سيبويه . وظاهر الاشتقاق يشهد بأن الوزن مَفْعَل فالميم زائدة<sup>(٣)</sup> .

- **مَعَدٌ** : تحتمل أن تكون فَعَلٌ وبه قال سيبويه<sup>(٤)</sup> ؛ لقولهم تَمَعَدَدُوا ، فالميم أصليةٌ ، وتحتمل أن تكون مَفْعَلٌ ، فالميم زائدة<sup>(٥)</sup> .

- **مُوسَى لِلآلَةِ الْحَدِيدِيَّةِ** ، مُشْتَقَّةٌ مِنْ أَوْسَيْتُ أَيُّ : حَلَقْتُ ، وَهِيَ مَوْنَتْ سَمَاعِيٌّ عند البصريين ، لا تنصرفُ مع العَلَمِيَّةِ ، وهذا اشتقاقٌ ظاهرٌ . وجوز السِّيرافيُّ اشتقاقها مِنْ أَسَوْتُ الْجَرْحِ ، أَيُّ : أَصْلَحْتُهُ ، فأصلها مُوسَى ، ثُمَّ قَلِبْتَ الهمزة واواً .

وقال الفراء : هِيَ فَعَلَى ، فلا تنصرفُ على كُلِّ حالٍ ، مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَيْسِ وهو التبخر ، وأصلها مَيْسَى ، قَلِبْتَ الْيَاءَ واواً لوقوعها إِنْثَرَضِمٌ ، مع سكونها .

(١) البصريّات ٧٦٩ وفيه - أيضاً - « وأحسن منهما : أن تكون فَعَلُوتاً مقلوباً » كطاغوت من « طاغ ، وحان ، من طَغَيْتُ وَخَنُوتٌ » . والتهذيب للأزهري ٢٥١/٥ وديوان الأدب ١/٣٧٠ والمصباح المنير ( حانوت ) ١٧٠/١ واللسان ( حنا ) ، والمغني ٦٤ .

(٢) سيبويه ٢٧٧/٤ .

(٣) الأشموني ٢٦٣/٤ ، ولم أقف في كتاب سيبويه إلا على قوله بأصالة الميم .

(٤) سيبويه ٢٧٧/٤ و ٣٠٨ .

(٥) انظر شرح الشافعية ٢/٣٣٥ - ٣٣٧ وابن يعيش ٩/١٥١ - ١٥٢ و ٦/١٢٠ والمغني ٥٦ .

وَأَمَّا مُوسَى الْعَلْمُ فَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : هُوَ مُفْعَلٌ أَيْضاً ، بِدَلِيلِ انْصِرَافِهِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ : هُوَ فُعْلَى ، فَأَلْفُهُ لِلْإِلْحَاقِ ، وَإِلَّا وَجَبَ مَنَعُ صَرْفِهِ بَعْدَ التَّنْكِيرِ (١) .

- مَنَجْنِيقُ ، النَّوْنُ الْأَوَّلَى زَائِدَةٌ عِنْدَ سِيبَوِيهِ ؛ لِسُقُوطِهَا فِي الْجَمْعِ (مَجَانِيقُ) ، فَوَزَنَهُ فَنَعْلِيلٍ ، وَقَالَ غَيْرُهُ : إِنَّ الْمِيمَ وَالنَّوْنَ الْأَوَّلَى زَائِدَتَانِ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : جَنَقْنَاهُمْ ، أَيْ : رَمَيْنَاهُمْ بِالْمَنَجْنِيقِ ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ (٢) .

- مَنَجْنُونُ : لِسِيبَوِيهِ فِيهَا قَوْلَانِ : أَصَحُّهُمَا أَنَّ الْمِيمَ أَصْلٌ ، وَكَذَلِكَ النَّوْنُ بَعْدَهَا ، وَالنَّوْنُ الثَّانِيَةُ لَامُ الْكَلِمَةِ ، وَالْكَلِمَةُ رِبَاعِيَّةُ الْأَصْلِ ، وَكَرَّرَتْ اللَّامُ لِلْإِلْحَاقِ يَعْضَرُفُوطُ ، فَوَزَنَهَا فَعْلُلُولُ ، وَالرَّأْيُ الْآخِرُ يَقُولُ بِزِيَادَةِ النَّوْنِ الْأَوَّلَى وَتَكَرُّرِ اللَّامِ ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لَجَمْعِ الْعَرَبِ لَهُ عَلَى مَنَاجِينَ ، فَتَبَوَتْ النَّوْنُ فِي الْجَمْعِ دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهَا (٣) .

- فَيِّنَانُ : وَهُوَ الرَّجُلُ الْحَسَنُ الشَّعْرُ طَوِيلُهُ ، يَحْكُمُ بِزِيَادَةِ الْيَاءِ بِشَهَادَةِ الْإِشْتِقَاقِ ؛ لِأَنَّ الْفَنَنَ الْغُصْنَ ، وَالشَّعْرُ كَالْغُصْنِ ، فَوَزَنُهُ فَيَعَالُ ، وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ : هُوَ فَعْلَانُ مِنَ الْفِينَةِ (٤) .

- شَيْطَانُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى وَزْنِ فَيَعَالٍ مِنَ الشَّطْنِ وَهُوَ الْحَبْلُ الْمُتَدُّ فِي صَلَابَةٍ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ شَاطِ يَشِيْطُ إِذَا ذَهَبَ بَاطِلًا (٥) .

(١) انظر سيبويه ٢٧٢/٤ ، ٣١٠ وشرح الشافعية ٣٤٧/٢ - ٣٤٩ والمغني ٥٦ - ٥٧ .

(٢) سيبويه ٢٩٣/٤ ، ٣٠٩ وشرح الشافعية ٣٥٢/٢ - ٣٥٣ وابن يعيش ١٥٢/٩ والمغني ٥٧ ، وهو لفظ معرب ، انظر الجواليقي ٣٠٥ - ٣٠٧ .

(٣) سيبويه ٢٩٢/٤ وشرح الشافعية ٣٥٣/٢ - ٣٥٥ وابن يعيش ١٤٠/٦ - ١٤١ و ١٥٢/٩ والمغني ٥٧ .

(٤) المقتضب ٢٣٦/٣ وشرح الشافعية ٢٣٩/٢ وابن يعيش ١٥٥/٩ والمغني ٦١ .

(٥) الصحاح (شطن) . والمغني ٦١ .



- تَرْجَمَان ، يُقَال : قَدْ تَرَجَّمَهُ وَعَنهُ ، فَالْفِعْلُ يَدُلُّ عَلَى أَصَالَةِ التَّاءِ ، فوزنته فَعْلَلَان ، وهو معرَّب ، وقيل : عَرَبِيٌّ . وزعم بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يكون مأخوذاً مِنْ الرَّجْمِ بالحجارة ؛ لِأَنَّ الْمُفْسِّرَ يرمى بِالخَطَابِ كما يرمى بالحجارة ، فوزنته تفعلان<sup>(١)</sup> .

- أَثْفِيَّة ، أُرْبِيَّة :

تحتمل هاتان الكلمتان وزنين ، أَوَّلُهُمَا ( فُعْلِيَّةٌ ) ؛ لِأَنَّ الهمزة فاء في قولك ( تَأَثَّفَكَ ) من قول النابغة :

لَا تَقْذِفْنِي بِرُكْنٍ لَا كِفَاءَ لَهُ وَإِنْ تَأَثَّفَكَ الْأَعْدَاءُ بِالرَّفْدِ  
وَأَصْلُهَا ( أَثَفَ ) ، وقال الزَّاجِر :

### وَصَالِيَاتٌ كَمَا يُؤْتَفِنُّ

ووزنته - حينئذٍ - ( يُفَعْلَيْنَ » ، وَلَا ضُرُورَةَ فِيهِ .

والآخر : ( أَفْعُولَةٌ ) ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ وَآوُ ؛ لِمَا حَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : « جَاءَ يَتَفَوَّهُ وَيَتَفَيَّهُ »<sup>(٢)</sup> .. إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ . « وكان القياس فيها أَنْ يُقَالَ : « أَثْفَوَّةٌ » ، إِلَّا أَنَّ الْوَائِ قَلِبَتْ يَاءٌ تَخْفِيفاً ، كَالْأَدْجِيِّ ، وَقِيَّاسُهُ أُذْحَوُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ( نَحَوْتُ ) . وتجمع على أَثَافِيٍّ ، والمسموع تخفيفها ، فتحتمل - بناءً على ما تقدَّمَ - أَنْ تكونَ مُخَفَّفَةً مِنْ أَفَاعِيلَ ، حُذِفَتْ الْيَاءُ ، أَوْ مُخَفَّفَةً مِنْ ( فَعَالِيٍّ ) حُذِفَتْ الْيَاءُ الْأُولَى مِنْهَا<sup>(٣)</sup> .

(١) أمالي ابن السجري ٤٣/١ وحاشية الشيخ يس على التصريح ٣٦٢/٢ والمغني ( حاشية ) ٦١ .

(٢) وذكر يَتَفَيَّهُ مثل يعدة ، وهذا لا يكونُ إِلَّا مِنَ الْوَائِ ؛ وَحَصَلَ فِي الْكَلِمَةِ قَلْبٌ مَكَانِيٌّ ، بِتَقْدِيمِ الْوَائِ ، وَيجوزُ أَنْ يكونا أَصْلَيْنِ ، وَهَذَا يُقَوِّي أَنَّهَا وَائِيَّةٌ ، انظر المنصف ١٨٥/٢ - ١٨٦ .

(٣) انظر المنصف ١٨٤/٢ - ١٨٦ .

والقَوْلُ فِي (أُرِييَّة) كَالْقَوْلِ فِي (أُثْفِيَّة) بِنَاءً عَلَى أَخْذِهَا مِنْ  
(رَبَايِرْبُو) ، أَوْ مِنْ (الْإِرْب) (١) .

حِيَاءٌ ، غِيَاءٌ ، هِيَاءٌ : تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِعْعَالًا ، وَأَنْ تَكُونَ فِعْعَلًا فَمِنْ  
قَالَ بِالْأَوَّلِ جَعَلَ الْفِعْلَ عَلَى وَزْنِ (فَاعَلَّ) ، وَمِنْ قَالَ بِالثَّانِي جَعَلَ الْفِعْلَ عَلَى وَزْنِ  
(فَعَّلَل) (٢) .

تَعَدَّدَ وَزْنُ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ احْتِمَالًا :

إِذَا بَنَيْنَا مِنْ شَوَى فُعْعَلًا جَازَ لَنَا أَنْ نَقُولَ : شَيْئٌ يَكْسِرُ الشَّيْنَ وَضَمُّهَا  
وَأَصْلُهَا شَوِيٌّ ، ثُمَّ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً ، وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا ، وَإِنَّمَا كَانَ  
الْكَسْرُ أَكْثَرَ ؛ لِأَجْلِ الْيَاءِ السَّاكِنَةِ ، فَإِذَا كَانَ يَكْسِرُ الشَّيْنَ أُمُكِّنَ أَنْ يَحْتَمِلَ أَنْ  
يَكُونَ فِعْعَلًا ، وَمِثْلُ هَذَا لَوْ أَخَذْنَا مِنْ حَبِيبَتِ مِثْلِ فِعْلٍ وَفُعْلٍ .. « وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا  
أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ : الْقِيُّ لِلْفَلَاةِ فِعْعَلًا وَفُعْعَلًا جَمِيعًا ، وَعَيْنُهُ وَاوُ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَوَاءِ ،  
وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَتَاعًا لِلْمُقْوِينَ ﴾ . قِيلَ : إِنَّهُمْ السَّالِكُونَ فِي الْقِيِّ ، وَهُوَ  
الْفَلَاةُ الْقَفْرُ » (٣) .

وَمِمَّا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِعْعَلًا وَفُعْعَلًا دِيكٌ وَفِيلٌ (٤) . « قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يُجِيزُ  
الْخَلِيلُ وَسَيَبُوهُ فِي دِيكٍ وَفِيلٍ أَنْ يَكُونَا فِعْعَلًا وَفُعْعَلًا ، وَيَجْرِيَانِ الْوَاحِدَ فِي هَذَا  
الْمَعْنَى مُجْرَى الْجَمِيعِ ، نَحْوَ بَيْضٍ فِي جَمْعِ أَبْيَضَ ، وَإِنَّمَا هِيَ فُعْلٌ .

وَيَقُولُ أَبُو الْحَسَنِ : إِنَّمَا تُبَدَّلُ مِنَ الضَّمَّةِ كَسْرَةً فِي الْجَمْعِ ، نَحْوَ بَيْضٍ  
لَا فِي الْوَاحِدِ . فَكَلِمَةُ (التِّيهِ) يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ عَلَى قَوْلِ الْخَلِيلِ وَالْأَخْفَشِ فِعْعَلًا مِنْ  
الْوَاوِ ، نَحْوَ عِيدٍ وَقِيلٍ ، انْقَلَبَتْ وَاوُهُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا ، وَيُمْكِنُ

(١) انظر المنصف ٢ / ١٨٦ .

(٢) انظر المنصف ٢ / ١٧٢ - ١٧٥ وانظر ماتقدم ص ٢٢ .

(٣) المنصف ٢ / ٢٢٦ .

(٤) المنصف ١ / ٢٩٧ ، ٢٦٥ .

على قول الخليل أن يكون مِنَ الْيَاءِ ، فيكون فِعْلاً وفُعْلاً جميعاً ، فيكون كَدِيكٍ وفِيلٍ ، وقد ذكرتهما .

فأما على قول الأخفش فإن كان تِيَهُ مِنَ الْيَاءِ فلا يجوزُ إلا أن يكون فِعْلاً دُونَ فَعْلٍ : لَأَنَّهُ لو كان فُعْلاً لَقِيلَ : تَوَهُ : لَأَنَّهُ واحدٌ لا جمع .. « (١) .  
« وكذلك عِيشٌ يصلح أن يكون عند الخليل فِعْلاً وفُعْلاً جميعاً ، فإذا كان أصله فُعْلاً فكأنه كان عِيشاً ، فأبدل الضمّة كسرة لتسلم الياءُ ، فصارت عِيشاً ، كما ترى .

وخالف أبو الحسن الأخفش ، وقال : لو كان فُعْلاً لقال : عُوش ، كما أنه يقول في فَعْلٍ من البيع : بُوعُ ، ويقول في بَيْضٍ : هُوَ فَعْلٌ ، ولكنه جَمْعٌ ، والواحد ليس على مذهب الجمع (٢) .

قال أبو الفتح : « وأما فَصْلُهُ بين الواحد والجمع في فَعْلٍ مِمَّا عينه يَاءٌ ، وأنه يَقُولُ في الواحد : بُوعُ ، ويقول في جمع أبيض : بَيْضُ ، فهو قول (٣) »

قال أبو علي : ويقوّيه أنّ الجمع أثقل من الواحد ، والواو أثقل من الياءِ ، فهزّب من الواو في الجمع ، وأقرّها في الواحد ؛ فلذلك قالوا : بَيْضُ ، ولم يقولوا : بُوضُ .. ويدل على صِحَّة ما ذهبوا إليه ، وأنّهم لم يَقُولُوا : بُوضُ أنّهم قد قالوا في الحور : الحِير ، وأصله الواوُ ؛ فإذا كانوا قد هزّبوا مِمَّا أصله الواوُ إلى الياءِ ، فألّا تُقَلَّبَ الياءُ واواً في الجمع ، وأنّ يُصَحَّحوها ياءً أَجْدَرُ ! (٤)

ثمّ إنهم قد قلبوا الواو ياءً في الواحد مع خِفَّتِهِ مثل مَشِيب ، ومنيل ، ومَرِيح ، وإذا كانوا قد فعلوا هذا في الواحد فهم بأن يفعلوه في الجمع أَجْدَرُ (٥) .

(١) المنصف ١ / ٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) انظر المنصف ١ / ٢٩٧ .

(٣) المنصف ١ / ٢٩٩ .

(٤) المنصف ١ / ٣٠٠ .

(٥) المنصف ١ / ٣٠٠ .

- « لو بنيت مثل فعول من القوة لقلت : قَوَّى . فقلبت اللام ياءً : لأنها رابعة ، ثُمَّ قَلَبْتُ الْيَاءُ أَفَاءً .

وكذلك لو بنيت مثل فعول من القوة لقلت : قَوَّى : لَأَنَّ اللَّامَ وَإِنْ كَانَتْ إِلَى جَنْبِ الْعَيْنِ : فَإِنَّهَا قَدْ وَقَّتْ رَابِعَةً ، وَالْعَيْنُ قَبْلَهَا مَفْتُوحَةٌ<sup>(٥)</sup> .

ومثل القوة شوى وطوى لو أخذت منهما على فعول وفوعَلٍ إِلَّا أَنَّ قَوِيَ عَيْنُهُ وَلَا مَهُ وَאוْ ، وشوى وطوى عَيْنُهُمَا وَاوْ وَلَا مَهُمَا يَاءً .

- مِمَّا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ فِي وَزْنِهِ ، وَرَأَوْهُ مُحْتَمَلًا لَوْجِهَيْنِ مَا تَدَاخَلَتْ فِيهِ الْأَصُولُ ، مِثْلَ ( دَلَامِص ) ، فَالْخَلِيلُ يَرَى زِيَادَةَ الْمِيمِ ، فَوَزَنَهُ فُعَامِلٌ ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ : دِلَاصٌ ، وَدَلِيصٌ فِي مَعْنَاهُ .

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ دَلَامِصًا مِنَ الرُّبَاعِيِّ ، وَقَدْ قَوَّى الْمَازِنِيُّ هَذَا الْقَوْلَ ، فَتَكُونُ الْمِيمُ أَصْلِيَّةً ، فَوَزَنَهُ فُعَالِلٌ .  
ومثله القمارص .

ومثل هِرْمَاسٍ ، وَزَنَهَا إِمَامًا فِعْمَالٌ ، وَإِمَامًا فِعْلَالٌ<sup>(١)</sup> ، فَمَنْ قَالَ : الْمِيمُ زَائِدَةٌ ، اسْتَدَلَّ بِالِاسْتِثْقَاكِ ، وَمَنْ قَالَ : الْمِيمُ أَصْلٌ ، اسْتَدَلَّ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمِيمِ إِذَا لَمْ تَتَصَدَّرْ أَنْ تَكُونَ أَصْلًا .

- إِنْقَحَلُ . يُقَالُ : رَجُلٌ قَحْلٌ وَامْرَأَةٌ قَحْلَةٌ : مُسِنَّانَ ، وَرَجُلٌ إِنْقَحَلٌ ، وَامْرَأَةٌ إِنْقَحَلَةٌ بِكسر الهمزة : مُحْلَفَانِ مِنَ الْكِبَرِ وَالْهَرَمِ . « وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ : إِنَّهَا فِي مَعْنَى قَحْلَ ، وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِهِ ، وَأَنَّهُ لَا زِيَادَةَ فِي أَوَّلِهِ . كَذَا حَكَى أَبُو عَلِيٍّ عَنْ بَعْضِهِمْ »<sup>(٢)</sup> . وَوَزَنَهُ حَيْنِنْدٌ : فِعْلَلٌ .

(٥) المنصف ٢١٣/٢ .

(١) انظر المنصف ١٥١/١ - ١٥٣ وانظر الخصائص ٥١/٢ والمغني ٥٥ - ٥٦ والدلَامِصُ : الدَّرْعُ الْبَرَّاقَةُ ، وَالْقَمَارِصُ : اللَّبَنُ الشَّدِيدُ الْحَمُوضَةُ ، وَالْهَرْمَاسُ : الْأَسَدُ .

(٢) المنصف ٣٠/١ .

وقال ابن جنِّي : « ينبغي أن تكون الهمزة في إنْقَلْ للإلحاق بما اقترن بها مِنَ النُّونِ من بابِ جِرْدَحْلٍ ، ومثله ما رُوي عنهم من قَوْلِهِمْ : إنْزَهُوْ ، وامْرَأَةٌ إنْزَهُوَةٌ إذا كانا ذَوِي زَهْوٍ ، ولم يَحْك سيبويه مِنْ هذا الْوِزْنِ إِلَّا انْقَحْلًا وَحْدَهُ » (١) .

ويمكن أن يقال إنَّ أصلها ( القل ) . زيدت بالهمزة والنون في أوله . وإن كانت هذه الزيادة لا تكون إِلَّا في الْفِعْلِ ، ويكون وزنها ( إنْفَعْل ) .

### المشترك صورة بين الأسماء والأفعال مع اختلاف الوزن تقديراً

قد يشترك بعض الأسماء مع بعض الأفعال في الصورة ، ويكون الخلاف في الوزن تقديراً ، وَمِنْ ذَلِكَ :

١ - صَبَّ وَقَرَّ تَحْتَمَلَانِ أَنَّ تَكُونَا اسمين ، وَأَنْ تَكُونَا فِعْلَيْنِ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ الاسمِ والفِعْلِ إِلَّا بِالسِّيَاقِ ، وَالْعَلَامَاتِ الَّتِي يَخْتَصُّ بِهَا الاسمُ أَوْ الفِعْلُ ، وحركة آخره : « لِأَنَّهُمْ قَالُوا : رَجُلٌ صَبَّ وَيَوْمَ قَرَّ ، وَأَصْلُهُمَا : صَبَبٌ وَقَرَرٌ . لَأَنَّكَ تَقُولُ : صَبَبْتَ يَا رَجُلُ ، وَقَرَرْتَ يَا يَوْمَنَا . فهذا كقولك : حَذَرَ فهو حَذِرٌ . وَبَطَرَ فهو بَطِرٌ » (٢) .

ويؤخَذُ من هذا النَّصِّ اتِّحَادُ صورةِ الْفِعْلِ مع الْوَصْفِ في بابِ فَرَحٍ يَفْرَحُ سواء أكان مُضَاعَفًا أَمْ غيرَ مُضَاعَفٍ ، وَاللَّبْسُ إِنَّمَا يَكُونُ في حالِ إِسْكَانِ آخِرِهِ لِلْوَقْفِ أَوْ غيرِهِ ، وعدمِ لحاقِ العلامةِ الَّتِي تَمِيْزُهُ إِنْ كانَ فعلاً أَوْ اسماً . أمَّا إِنْ ظهرتْ حركةُ الآخرِ ولزمَ البناءُ على الْفَتْحِ ، فهو الْفِعْلُ ، وإِلَّا فهو الاسمُ ، والميزانُ الصَّرْفِيُّ لَا يُعِيرُ حركةَ الآخرِ أَهْمِيَّةً .

٢ - طَلَبَ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِعْلاً ماضِياً مَبْنِياً على الْفَتْحِ ، وتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مصدرًا ، ليس بين الوزنين خلاف ظاهر إِلَّا في حركة الحرف الآخر ، وليست من

(١) اللسان ( قل ) .

(٢) النصف ١ / ٣٢٠ .

مجال الميزان ، بل من مجالل الإعراب . فالتغيير أو الاختلاف تقديرِيّ ، « ولولا التقدير لكان اللَّفْظ عَيْنَ اللَّفْظ »<sup>(١)</sup> . ويقال هذا في كل فعل مفتوح العين في الماضي ، مصدره على ( فَعَلَ ) .

٣ - صَيَّدَ ، إن قلنا: صَيَّدَ<sup>(٢)</sup> البعير فهو فِعْلٌ ، وأن قلنا الصَّيْدَ سمين . فهو اسم ، وأنت ترى أنهما على فَعَلَ ، وحركة الآخر تعين كونه اسماً أو فعلاً ، كما أنَّ السَّيَاقَ يَعيِّنُهُ ، وليس الكَلَامُ فيه من مَجَالِ الميزان ، بل من مجالِ الإِعْرَابِ .

### المشترك صورةً بين الأسماء والأفعال مع اختلاف الوزن :

قد يتفق الاسم مع الفعل في الصُّورة . مع اختلاف الوزن ، وذلك في المضاعف ؛ حيث تتحد صورة المصدر وصورة الفعل ، تقول : شَدَّ . تحتل أن تكون فعلاً وتحتل أن تكون مصدرًا ، فإن كانت فعلاً فوزنها ( فَعَلَ ) وإن كانت مصدرًا فوزنها ( فَعَلَ ) ، هذا إذا لم يَكُنْ في الكلمة ما يَميِّزُها ، فإن كان فيها ما يميزها ، مثل تحرَّك آخره بالفتح وهو بناءٌ اختص به الماضي فهو فِعْلٌ ، ولا يحتمل غير ذلك ، ووزنه فَعَلَ ؛ لما تقدَّم مِن أَنَّ الإدغامَ لا يُعْتَدُّ به في الميزان .

### اتِّحاد الصورة والوزن ، مع الخلاف التقديرِيّ :

اتَّحاد صورة المفرد الواوِيّ العين ، المضموم الفاء مع صورة الجمع إذا كان جَمْعاً لاسمٍ ثلاثيٍّ قبل آخره مَدَّةً ، وعينه مَعْلَةٌ .

يقولون في جمع نَوَارٍ : نُورٌ ، وَأَصْلُهُ ( نُورٌ ) بضمِّ العين والفاء « ولكنهم هَرَبُوا مِنَ الضَّمَّةِ إِلَى السُّكُونِ ؛ استثقالاً لِلضَّمَّةِ فِي الْوَاوِ ، ولَمَّا كَانُوا يَقُولُونَ فِي

(١) تصريف الأسماء ٤٧ .

(٢) فَعَلَ ليس من أبنية الأفعال ، بل يمتنع وجود فعلٍ ثلاثيٍّ ساكن العين أصالةً ؛ لئلا يلتقي ساكنان عند اتصاله بضمير رفع متحرك . وإن ورد فِعْلٌ ساكن العين ، فهو من باب التفريع ضرورةً أو تخفيفاً .

الرَّسْلُ وَالْكُتْبُ : رُسْلٌ وَكُتْبٌ ، فيسكنون غير الواو كراهية الضمة ، ويجيزون التسكين والتحرّك ، كانت الواو حقيقةً بالزّام السُّكُونِ ؛ لأنّه قد انضمَّ إلى أنَّ الحركة مستثناة ؛ أنَّ الحرف نفسه واو ، والواو ثقيلة ، فلذلك اقتصرُوا فيها على التَّسْكِينِ وَحْدَهُ <sup>(١)</sup> .

والنور أيضاً معروف ، مفرد ليس بجمع ، وزنه فُعْلٌ ، لا تخفيف فيه ، فالصورة واحدة ، والوزن واحد ، والخلاف تقديرِيٌّ ، فوزن المفرد مثل قُعْلٌ ، ووزن الجمع مثل خُضَرٌ .

ومثله أَلْفَاظٌ لاتضبطها قاعدة ، فَرَطَ الْحَدِيثُ عنها <sup>(٢)</sup> .  
- اتّحاد صورة المصغّر مع اختِلافِ أَصْلِي المصغّرِ تَقْدِيرًا ، فيتّحد الوزن التصغيري ، ويختلف الوزن الصرّي تَقْدِيرًا .

وذلك مثل ( خطايا ) مسمّى به ، ذهب الخليل إلى حذف الألف من ( خطايا ) في التحقير ، فيصير - بَعْدَ رَدِّ الهمزة الَّتِي هِيَ لَامٌ - كَأَنَّهُ حَقَّرَ خَطِيئًا ، فيقول : خُطِيئٌ ، فيدغم ياء التحقير في ياءِ خَطِيئًا ، فالوزن التَّصْغِيرِيُّ فُعْيِلٌ ، والصرّي فُعْيِلٌ .

وذهب يونس إلى حذف الياءِ مِنْ خطايا ؛ لأنها نظيرة الهمزة من قبائل ، ويردّ الهمزة الَّتِي هِيَ لَامٌ ، فيصير كَأَنَّهُ حَقَّرَ ( خَطَاءً ) بوزنِ ( خَطَاعٍ ) كما تقول في ( خطاعٍ ) : خُطِيعٌ ، فكذلك تقول في تحقير ( خَطَاءٍ ) : خُطِيئٌ . وزنها التصغيري ( فُعْيِلٌ ) . والصرّي ( فُعْيِلٌ ) . فيتفق اللَّفْظَانِ على هذا من أَصْلَيْنِ مختلفين ( أي مكبريهما المقدّرَيْنِ ) وتقديرين متضادين ، مع اتفاق ظاهر الوزن ؛ إذ الياءُ الثَّانِيَةُ في مذهب الخليل هي همزة فعائل التي كانت في المفرد

(١) المنصف ١ / ٣٣٦

(٢) انظر مثلاً ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ من هذا البحث ، والمنصف ٢ / ٨٧

ياء ، ثم قلبت همزة . وفي مذهب يونس هي الألف التي تُزاد في صيغة منتهى الجموع<sup>(١)</sup> .

وبهذا نختم هذا البحث ، بعد أن أتينا على عظم مسائل احتمال الصورة اللفظية لغير وزن واحد ، وأوردنا شيئاً من الألفاظ التي تحتل غير وزن واحد ، ولا أدعي أنني استوعبت جميع الألفاظ أو قاربْتُ ، بل إنني ذكرت شيئاً ، وتركتُ أشياء يمكن أن تدخل فيما ذكر ، ويمكن أن يُقاس ما ترك على ما ذكر . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

\* \* \* \* \*

---

(١) انظر المنصف ٢ / ٨٦ - ٨٨ .



## دليل المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر / السيوطي ( ٩١١ ) تحقيق طه عبد الرؤوف سعد / مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة / ١٣٩٥ هـ .
- الأفعال / ابن القطاع ( ٥١٥ ) صورة عن الطبعة الأولى بصيرد آباد / الهند / ١٣٦٠ هـ .
- الأمالي الشجرية / هبة الله بن علي العلوي ( ٥٤٢ ) صورة عن طبعة الهند .
- البصريات / أبو علي الفارسي ( ٣٧٧ ) تحقيق د. محمد الشاطر / مطبعة المدني / القاهرة / ط أولى / ١٤٠٥ هـ .
- بغية الآمال / اللبلي ( ٦٩٠ ) تحقيق د. سليمان العايد .
- التصريح على التوضيح / خالد الأزهرى ( ٩٠٥ ) دار الفكر / بيروت / صورة .
- التصريف للمازني ( ٢٤٩ ) = المنصف لابن جني .
- تصريف الأسماء / محمد الطنطاوي ( ) ط الخامسة ١٣٧٥ هـ الناشر كلية اللغة العربية / الأزهر .
- تصريف الأفعال ومقدمة الصرف / عبد الحميد عنتر / ط ثانية / ١٤٠٩ هـ / الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .
- تهذيب اللغة / الأزهرى ( ٣٧٠ ) تحقيق جماعة / القاهرة .
- حاشية الجاربردي لابن جماعة = شرح الجاربردي .
- حاشية الصابن على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / الناشر / دار إحياء الكتب العربية / عيسى الحلبي / مصر .
- الخصائص / ابن جني ( ٣٩٢ ) تحقيق محمد علي النجار / صورة .
- دراسات لأسلوب القرآن / محمد عبدالخالق عزيمة ( ١٤٠٤ هـ ) القسم الثاني / الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .
- ديوان الأدب / إسحاق بن إبراهيم الفارابي ( ٣٥٠ ) تحقيق د. أحمد مختار عمر / القاهرة / ١٣٩٥ هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك = حاشية الصبان .
- شرح الجاربردي لشافية ابن الحاجب ( ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ) عالم الكتب / ط الثالثة / ١٤٠٤ هـ صورة .

- شرح شافية ابن الحاجب / الرضي محمد بن الحسن الإستراباذي ( ٦٨٦ ) تحقيق محمد نور الحسن وزميلييه / ط ١٣٩٥ هـ / بيروت . صورة . نشر دار البار . مكة .
- شرح شواهد الشافية / عبدالقادر البغدادي ( ١٠٩٣ ) = شرح شافية الحاجب .
- شرح المفصل / يعيش بن يعيش ( ٦٤٣ ) صورة عن الطبعة الأولى .
- الصاح / الجوهرى ( ٣٩٣ تقريباً ) نشر أحمد عبدالغفور عطار .
- عروض الورقة / الجوهرى ( ٣٩٣ تقريباً ) تحقيق د. صالح جمال بدوي / نادي مكة الثقافي / ١٤٠٦ هـ مكة .
- القاموس / الفيروز آبادي ( ٨١٧ ) ط الثالثة / ١٣٠١ / مصر .
- القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل / عبدالحميد عنتر / ط ثانية ١٤٠٩ / الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .
- القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال / عبدالسميع شبانه / ط الثالثة / ١٣٨٦ / القاهرة .
- الكتاب / سيبويه عمرو بن عثمان ( ١٨٠ تقريباً ) تحقيق عبد السلام هارون / مصر .
- لسان العرب / ابن منظور ( ٧١١ ) دار لسان العرب / بيروت .
- المصباح المنير / الفيومي ( ٧٧٠ ) الناشر مصطفى الحلبي / القاهرة .
- المغرب للجواليقي ( ٥٤٠ ) تحقيق أحمد محمد شاكر / ط ثانية / ١٣٨٩ .
- المغني في تصريف الأفعال / محمد عبد الخالق عضمية ( ١٤٠٤ ) ط أولى / ١٣٧٤ / دار العهد الجديد / القاهرة .
- المقتضب / المبرد ( ٢٨٥ ) تحقيق محمد عبد الخالق عضمية / القاهرة .
- المنصف / ابن جني ( ٣٩٢ ) تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين / ١٣٧٣ / القاهرة .
- نظم الفوائد / ابن مالك ( ٦٧٢ ) تحقيق د. سليمان العايد / مجلة جامعة أم القرى / العدد الثاني .
- الوافي في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل / أحمد إبراهيم عمارة / ط رابعة ١٤٠٨ / الجامعة الإسلامية / المدينة المنورة .